جدوى خلق بيئة مواتية لمواجهة فيروس كورونا المستجد في ظل العولمة الاقتصادية

الدكتور/ محمد عبد المنعم السيد أبو سليمان
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة طنطا

ملخص:

تأتي أهمية خلق البيئة المواتية لمواجهة فيروس كورونا المستجد في ظل العولمة الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساس لكل ما يحدث في عالم اليوم، وبفضلها أصبح التفشي الوبائي ظاهرةً متزايدةً وأصبحت عواقبه وخيمة تعاني منها جميع بلدان العالم، وترتب على ذلك تزايد الحالات المصابة باطراد مخيف ودخول كافة البلدان في مرحلة ركود اقتصادي عالمي، حيث أصابت كل المتغيرات الاقتصادية الكلية على المستوى العالمي والمحلي، وذلك من حيث تراجع معدلات الاستثمار والادخار وزيادة معدلات البطالة وغير ذلك من الآثار.

أدى ذلك إلى نشأة حاجة ماسة إلى سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات الاقتصادية لمراقبة آثاره واحتوائه وتخفيف حدته مع مراعاة الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي، من خلال تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجية المعاصرة وخاصة أنظمة الذكاء الصناعي والتحول الرقمي، وحيث أظهرت أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد عالمياً أهمية دور التكنولوجيا في محاربة هذه الجائحة، سواء بتعظيم الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لاسيما الذكاء الاصطناعي في إتاحة تطبيقاته لمواجهة الأزمة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة العمل من المنزل والتعليم عن بعد، والحصول على الخدمات الحكومية والتجارية والمالية عبر الإنترنت، ما يشير إلى أن التكنولوجيا لم تعد للرفاهية فقط بل أيضاً أصبحت لاعباً كبيراً في إدارة الأزمات على الصعيد العالمي والمحلي.

مقدمة:

تسعى العولمة الاقتصادية إلى إزالة الفواصل والحواجز بين بلدان العالم، وصهر جميع المجتمعات في بوتقة واحدة، قائمة على نظام عالمي جديد يعتمد على الثورة المعلوماتية، وعمل جميع البلدان بحرية اقتصادية كاملة دون الأخذ في الاعتبار الحضارات والقيم والثقافات والأعراف والحدود الجغرافية والسياسية السائدة في العالم. وبفضلها أصبحت حركة انتقال الأفكار والقيم والأفراد والسلع والخدمات بين

القارات والمجتمعات والاقتصادات أكثر سرعة وسهولة وكثافة وحرية من ناحية، ومن ناحية أخرى شكلت الأزمات الاقتصادية خطراً كبيراً على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث جعلت البلدان كافة تعاني من وطأة الأزمات في وقت واحد.

وحيث تواجه كافة بلدان العالم اليوم أزمة إنسانية عالمية جديدة بدأت في الصين وانتشرت منها إلى بلدان العالم ويطلق عليها فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، ويتوقع أن تفوق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية آثار أي أزمة عالمية سابقة بما فيها أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٩ والأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩؛ حيث أسهمت العولمة والنظام الاقتصادي المتشابك وسهولة حركة التنقل حول العالم في سرعة اجتياح الفيروس التاجي الجديد لمعظم بلدان العالم، وباعتبار العولمة الاقتصادية المحرك الأساس لكل ما يحدث في عالم اليوم، وبفضلها أصبح التفشي الوبائي ظاهرةً متزايدةً وأصبحت عواقبه وخيمة تعاني منها جميع بلدان العالم، حيث تتزايد الحالات المصابة باطراد مخيف في كافة البلدان، فبخلاف الخسائر البشرية، تسببت أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي عالمي وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل ٢٠٢٠[(١)]، مما يعني ضرورة فرض تداعيات على معدلات النمو المتوقعة لكافة البلدان. وبذل جهد عالمي من أجل كسر سلسلة العدوى، وبالرغم من ردود فعل السياسات الاقتصادية لمختلف البلدان والمنظمات الدولية للتصدي لهذه الجائحة، وتبني نظرية التباعد الاجتماعي بين سكان العالم، إلّا أنها شكّلت زعزعة بالأسواق يمكن أن تمتد لفترة طويلة، مما يجعل العالم غير مستعد لمواجهة الركود الاقتصادي العالمي، الذي قد يكون أسوء من الركود الاقتصادي الناجم عن الأزمات العالمية السابقة.

لذلك تأثرت اقتصادات البلدان من انتشار فيروس كورونا المستجد، وبالتالي تأثر الاقتصاد العالمي، خاصة التبادل التجاري بين البلدان الموبوءة والبقية الأخرى، إذ تتناقص نسبة الاستيراد من تلك البلدان وبالتالي انخفضت التجارة العالمية، ومن هنا تأتي أهمية دور السياسات الاقتصادية في مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد لمراقبة آثاره واحتوائه وتخفيف حدته، وموازنة الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة بهدف الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي.

(١) pening Remarks at a Press Briefing by Kristalina Georgieva following a Conference Call of the International Monetary and Financial Committee (IMFC), IMF, 27/3/2020.

بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية خلق البيئة المواتية لمواجهة فيروس كورونا المستجد من خلال تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجية المعاصرة لمواجهة عدوى فيروس كورونا المستجد وخاصة استخدام الروبوتات في مجال الرعاية الصحية والسريرية وعمل التشخيص والفحص اللازمَين للمشتبه بهم، علاوةً على رعاية المرضى وإدارة التفشِّي ذاته بهدف الوقاية من هذا المرض، والعمل على مواجهة الركود في الاقتصاد العالمي، حيث أشارت منظمة الأونكتاد إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من ٢٪ لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار، خلافاً لما كان متوقعاً في سبتمبر الماضي نتيجة فقدان ثقة المستهلك والمستثمر الذي يعد أكثر النتائج المباشرة لانتشار العدوى. ومن خلال أيضاً تعظيم الاستفادة من التحول الرقمي لخدمات التعلم عن بعد والحصول على الخدمات الحكومية والتجارية والمالية عبر الإنترنت.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على العولمة ودورها في سرعة اجتياح الفيروس التاجي الجديد لمعظم بلدان العالم، وباعتبار العولمة وخاصة الاقتصادية منها المحرك الأساس لكل ما يحدث في عالم اليوم، وبفضلها أصبح التفشي الوبائي ظاهرةً متزايدةً وأصبحت عواقبه وخيمة تعاني منها جميع بلدان العالم، بالإضافة إلى أهمية خلق البيئة المواتية لمواجهة فيروس كورونا المستجد من خلال دور السياسات الاقتصادية في احتواء الأزمة، إلى جانب تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجية المعاصرة وخاصة أنظمة الذكاء الصناعي والتحول الرقمي.

أهمية البحث:

تستمد أهمية البحث من العواقب الوخيمة التي تترتب على انتشار فيروس كورونا المستجد، وتزايد الحالات المصابة باطراد مخيف في كافة البلدان، حيث تسببت أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد في ظل العولمة الاقتصادية دخول كافة البلدان في مرحلة ركود اقتصادي عالمي، أدى ذلك إلى نشأة حاجة ماسة إلى سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات الاقتصادية لمراقبة آثاره واحتوائه وتخفيف حدته، مع مراعاة الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي ومنع الفزع الصحي المحلي في سوق المواد الغذائية في ظل تحول اقتصادات البلدان إلى انهيار اقتصادي عالمي.

منهجية البحث:

وفقاً لأهمية البحث وطبيعة الظواهر والمشاكل المتعلقة به ولتحقيق أهدافه استخدم في دراسة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لإعداد هذه الدراسة من كافة

جوانبها ومختلف أبعادها؛ وذلك لملاءمته في جوهره مع أهداف البحث وغاياته، وضرورة التصدي بالإجابة عن تساؤلاته، إلى جانب المنهج التحليلي وفيه يلتزم الباحث بإجراء دراسة متعمقة لكل جزئية من جزئيات البحث، ولا يكتفي بعرض وتجميع ما هو كائن، بل يتوجب عليه أن يتناول كل جزئية بعد الوصف بالتحليل اللازم.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في تحقيق النتائج المرجوة منه والإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم العولمة؟
- ما دور العولمة الاقتصادية في تفشي فيروس كورونا المستجد؟
- ماهية فيروس كورونا المستجد وآليات تأثيره على الاقتصادات المختلفة؟
- ما دور السياسات الاقتصادية في مواجهة فيروس كورونا المستجد؟
- ما دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في مواجهة فيروس كورونا المستجد؟
- مدى إمكانية تعظيم الاستفادة من التحول الرقمي في مواجهة فيروس كورونا المستجد؟

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في غموض فيروس كورونا المستجد حيث لم تستطع البلدان المتقدمة احتواء هذه الجائحة لعدم العلم بخصائص المرض وكيفية مواجهته واكتشاف العلاج المناسب له لمساعدة البشرية في التكيف معه والنهوض باقتصاداتها مرة أخرى، وساعد على ذلك انحراف البلدان عن مواجهة المرض والاهتمام بجنسيته، بالإضافة إلى اجتياح فيروس كورونا المستجد كافة البلدان في زمن قصير للغاية وبشكل غير متوقع وبصورة مفاجئة، إلى جانب اعتماد كثير من البلدان النامية والمتقدمة على الصين بشكل كبير في عملية إنتاج السلع والحصول على الخدمات والمدخلات في صناعتها؛ مما أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية متعددة في ظل الأزمة الحالية.

الدراسات السابقة:

- Luca Fornaro, Martin Wolf: Covid-19Coronavirus and Macroeconomic Policy:

حيث تناولت الدراسة بعض الآثار الكلية لانتشار وباء فيروس كورونا الذي تسبب في انقطاع مستمر للإمدادات الخارجية من السلع والخدمات وتوقف عجلة

الاستثمار، مما نتج عن ذلك ركود اقتصادي عالمي وزيادة معدلات البطالة، غير أنها لم تتناول أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودورها الفعال خاصة في أوقات الأزمات.

- Kazunobu Hayakawa, Hiroshi Mukunokl: Impacts of COV-ID-19 on International Trad:

حيث تناولت الدراسة آثار انتشار وباء فيروس كورونا على التجارة الدولية وتأثيره السلبي على البلدان المستوردة من السلع والخدمات وخاصة البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة، غير أنها لم تتطرق إلى أهمية التكامل الداخلي واعتماد قطاع الصناعة على غيره من القطاعات الأخرى في البلد نفسه، وهو ما تظهره نتائج الدراسة حيث توصلت إلى أن قطاع الزراعة شهد نمواً ملحوظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى في ظل الأزمة الحالية وذلك بسبب التكامل الداخلي.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين: يتناول الأول العلاقة بين العولمة الاقتصادية وفيروس كورونا المستجد من خلال مطلبين ينصرف أولهما لتعريف العولمة الاقتصادية، والثاني لتناول دور العولمة الاقتصادية في تفشي فيروس كورونا المستجد. بينما نستعرض في المبحث الثاني خصائص البيئة المواتية لمواجهة مخاطر فيروس كورونا المستجد، وذلك من خلال ثلاثة مطالب: السياسات الاقتصادية لمواجهة الجائحة، تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة الفيروس، وأخيراً التحول الرقمي في مواجهة الفيروس.

المبحث الأول
العلاقة بين العولمة الاقتصادية وفيروس كورونا المستجد

تمهيد وتقسيم:

تأتي جائحة فيروس كورونا المستجد لتفرض على كافة البلدان التوقف الجزئي لكافة الأنشطة الاقتصادية نتيجة الدور الرئيس للإجراءات الاحترازية على اضطراب سلسلة العرض والطلب العالمي للسلع والخدمات في ذات الوقت، أصابت كل المتغيرات الاقتصادية الكلية على المستوى العالمي والمحلي وذلك من تراجع معدلات الاستثمار والادخار والعمالة والبطالة وغير ذلك، فالعالم أصبح قرية صغيرة وبسبب العولمة الاقتصادية زادت العلاقة المترابطة بين آثار انتشار فيروس كورونا المستجد وتراجع حركة التجارة السلعية والخدمية معاً بجانبيها الصادرات والواردات، حيق كشف فيروس كورونا المستجد عن هشاشة النظام الاقتصادي والسياسي العالمي.

وبناء على ذلك سوف نتناول هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية

المطلب الثاني: دور العولمة الاقتصادية في تفشي فيروس كورونا المستجد

المطلب الأول
تعريف العولمة الاقتصادية

تعددت تعريفات ظاهرة العولمة بسبب تعديها إلى كل مناحي النشاط الإنساني وفي كل المجالات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.... إلخ[٢]، غير أن مجالي العولمة الاتصالية والاقتصادية لا يزالان يحتلان المجالات الأكثر أهمية ضمن كافة المجالات الأخرى[٣].

لذلك يرى عدد كبير من المفكرين أن العولمة ظاهرة اقتصادية طغت على الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، مستندين في ذلك إلى أن العولمة مفهوم ديناميكي يتحرك ويتشكل مع المتغيرات العالمية، وإن مفهوم العولمة يتجسد أساساً

(٢) د. إبراهيم عبد العزيز النجار، انعكاسات العولمة على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة مصر المعاصرة، السنة مائة وأربعة، العدد ٥٠٧، يوليو ٢٠١٢، ص١٢٠.

(٣) د. أمير فرج يوسف، بطاقات الائتمان والحماية الجنائية لها: تعريفها وأنواعها وتطورها وأهميتها في مجال التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٠.

في جانبه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية(٤).

ويعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بمظاهر العولمة، وبخاصة العولمة المالية، والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) والتي فرضت العديد من الالتزامات على البلدان في هذا المجال(٥)، ومن هنا تتضح العلاقة الوطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي من خلال الآثار الاقتصادية الكثيرة والمتعددة للعولمة على الأوراق المالية والنقود بصفة عامة، فأصبحت نبضة إلكترونية تحول النقود من بنك إلى آخر ومن عملة إلى أخرى، الأمر الذي تمخض عنه حدوث انفصام بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي(٦).

وتعني العولمة المالية منح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات المالية، وتحرير أو تدويل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود دخولاً وخروجاً، وإلغاء الضوابط والعوائق وأشكال الرقابة المختلفة المقيدة لها، وترك الحرية المطلقة لها في اختيار مجالات التخصيص والاستثمار، وتحديد سياسات وآليات عملها وفقاً لقانون العرض والطلب(٧).

مما سبق يتضح أن العولمة في مضمونها تشتمل على عنصرين رئيسين، هما التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذابة الحدود بين البلدان. أي أنه ما كان يمكن أن تنتشر عمليات العولمة من دون ذلك التقدم الكبير في هذه التكنولوجيا، والذي تبلور في شكل أساس في شبكة الإنترنت أو سيادة المجتمع الإلكتروني، كما أن القدرة على التحكم في عدم نفاذ السلع والخدمات خارج الحدود الجغرافية في ظل العولمة لم يعد موجوداً، بحيث أصبح العالم كله في شرنقة واحدة، حيث تتواجد كافة البلدان الآن في عالم يتسم بالقدرة الكبيرة على التحرك والانتقال للمعلومات والسلع

(٤) د. مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٥) د. صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥.

(٦) د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد.، دار الشروق، ١٩٩٩، ص١٢٢.

(٧) د. يحيى صالح حسن، عولمة اقتصاديات البلدان النامية والأقل نمواً "تبعاتها على الصناعة اليمنية"، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص٥١.

والخدمات والأفراد والثقافة والأموال، لذلك اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وزادت اتجاهاتها إلى إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، والتي أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية من خلال التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود التي أسهمت أيضاً في تطور وسائل الدفع الإلكترونية وانتشارها لتحقيق أهدافها.

وإن اتساع ظاهرة العولمة وانتشار آثارها في نظم مدفوعات مختلف بلدان العالم، قد فرض على البلدان النامية تحديات اقتصادية غير مسبوقة، فتطورت المؤسسات والأسواق المالية بسبب تكاملها بعد تحرير حركة رؤوس الأموال على الأخص فيما يتعلق بالأوراق المالية من جانب، وزيادة حجم التبادل التجاري الخارجي الذي أصبح أكثر نشاطاً ونمواً بسبب إنجاز استلام المدفوعات بمختلف العملات(٨).

ويقصد بالعولمة الاقتصادية على الصعيد العالمي، سرعة تبادل السلع والخدمات التي أصبحت متاحة بفضل الإلغاء التدريجي للحواجز التجارية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية المبرمة منذ عام ١٩٩٥، وكذلك بفضل تطور وسائل النقل والمواصلات. يعد مصطلح العولمة مرادفاً للمصطلح المقتبس من اللغة الإنجليزية «Globalization»، بينما قد يكون من الأفضل الاستناد إلى تعبير "عولمة السوق" أو "عولمة الشركات". أما في فرنسا، فيلتصق مفهوم العولمة بالليبرالية بمعنى "تحرير التجارة على المستوى العالمي"(٩).

ويرى البعض أن "العولمة ليست أمراً جديداً أو مستحدثاً في المجال الاقتصادي حيث إنها ظهرت قديماً مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، واستطاعت أن تزيد من إنتاج السلع والخدمات زيادة دفعت بأمريكا وآسيا وأفريقيا كما مكنتها من الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة جداً، حديثاً ظهرت العولمة عندما زادت عمليات تذويب الفواصل والفوارق الزمنية وانتشار المعلومات وإتاحة وفرة البيانات بشكل فوري؛ لذلك أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة تربطه شبكة المعلومات

(٨) د. أحمد محمد مشعل، د. سعد خضير عباس، واقع ومستقبل إصدار النقد الإلكتروني في الدول النامية – حاله الأردن كنموذج –، مجلة آفاق جديدة، العددان الأول والثاني، يناير وأبريل ٢٠٠٤، ص ١١٧.

(٩) https://ar.wikipedia.org/wiki/

والاتصالات. وفي الوقت ذاته زادت عملية التماثل والمحاكاة والتنميط بين البلدان سواء بين ما هو متصل بأنماط الإنتاج والسلع والخدمات والأفكار، أو بأنماط التسويق والتوزيع والترويج والإعلان والإعلام"(١٠).

والبعض الآخر يرى أن "العولمة الاقتصادية هي تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل في العالم الاعتماد على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع من دون أسواق تستهلكها"(١١).

وتنعكس الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية في كونها تفتح آفاقاً كبيرة للنمو الاقتصادي محلياً ودولياً بسبب فرص الاستثمارات التي تهيئها، وزيادة حجم المبادلات التجارية التي تتيحها عولمة الاقتصادات العالمية؛ فكلما كانت البلدان أكثر انفتاحاً – من الناحية الاقتصادية – على العالم، أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية وانخفضت درجة الفقر.

ولا شك أن العولمة الاقتصادية تمشي على طرق محددة على مستوى الصعيد الاقتصادي مثل اتفاقيات تحرير التجارة والأسواق المفتوحة وتدفقات رؤوس الأموال وسيادة آليات السوق والأسعار بهدف اكتساب القدرات التنافسية، كما تقوم العولمة الاقتصادية أيضاً على نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار وفقاً للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وربط اقتصادات البلدان ببعضها بعضاً؛ لذلك ساد نوع من فكر القومية الاقتصادية المطلقة، وإن البلدان عليها أن تطلق الاقتصادات لتعمل بحرية كاملة. غير أن انتشار الأوبئة والأمراض أدى إلى حدوث بعض الثغرات بين البلدان، وكذلك أدى إلى ضعف الحركة التجارية وتقليل التعاملات التجارية والمالية بينها، وفي بعض الأحيان توقفت الحركة الاقتصادية في الأسواق وازدادت معدلات البطالة ومستويات الفقر والتي تُعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات بشكل عام وتؤثر بالعولمة الاقتصادية بشكل خاص. فما موقف البلدان في حال تفشي الأمراض والأوبئة التي

(١٠) د. كمال الدين عبد الغني المرسى، الخروج من فخ العولمة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٥، ص١٣.

(١١) أحمد مصطفى، إعلام العولمة وتأثيرها فى المستهلك، سلسلة كتاب المستهلك العربي (٢٤) ط٢، ٢٠٠٤، ص١٦٣.

ينتج عنهما خسائر بشرية واقتصادية فادحة في حالة ترك أعمدة العولمة الاقتصادية قائمة، وعدم تدخل الحكومات في قيد مظاهر العولمة الاقتصادية وفض الاشتباك بين البلدان للحد من آثار تفشي الفيروسات والأمراض المعدية التي تتعدى آثارها الحدود الجغرافية للبلدان. فلولا العولمة، لم يكن لهذا الوباء أن ينتشر بسرعة وهذا موضع حديثنا في المطلب الثاني.

المطلب الثاني
دور العولمة الاقتصادية في تفشي فيروس كورونا المستجد

جاء فيروس كورونا المستجد ليصنع لحظته التاريخية، ليقلب المسألة رأساً على عقب، ويتحدى مفاهيمنا وأفكارنا وكل ما اعتبرناه صحيحاً ومقبولاً حتى الآن، حيث درجنا على أن ضرر العولمة يطال البلدان الأفقر والأقل تطوراً؛ حيث إن العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد أسهمت في إضعاف البلدان النامية.

وفي ظل الفترة الحالية اجتاح فيروس كورونا المستجد كافة البلدان في زمن قصير للغاية وبشكل غير متوقع وبصوة مفاجئة؛ لذلك أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا المستجد الذي يتفشى حول العالم وباءً عالمياً أياً كان مصدره أو جنسيته أو سببه، وفي بداية الأمر أشارت كل التوقعات إلى قدرة البلدان المتقدمة على النجاة، فيما ستنعدم قدرة البلدان النامية على مواجهة الجائحة، لكن بَيْدَ أنّ تطورات انتشار الوباء وطرق التعامل معه أظهرت حقائق مختلفة على أرض الواقع(١٢). حيث كان يصيب البلدان المتقدمة علمياً وصناعياً وبحثياً حتى قبل أن يصيب غيرها من البلدان النامية، وهنا يثار التساؤل حول ما هي خصائص هذا المرض الذي ينتج عنه تأثيرات اقتصادية واجتماعية محلياً وعالمياً؟

ففيروس كورونا هو فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس) (SARS-CoV). ويُمثِّل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل، وتعد فيروسات كورونا حَيَوانِيّة المَصْدَر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر. وتوصَّلت الاستقصائيات المستفيضة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب

(١٢) د. لاهاي عبد الحسينن، سجن الحماية: جائحة كورونا مقاربة اجتماعية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية، جامعة قطر، ٢٠٢٠، ص٥٢.

الرئوي الحاد الوخيم (سارس) قد انتقل من سَنَانير الزبَّاد إلى البشر، بينما انتقل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية من الجمال الوحيدة السنام إلى البشر، وينتشر العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات والتي لم تُصيب البشر بعد(١٣).

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية يعتبر الفيروس سلالة جديدة لم يتم تحديدها من قبل في العالم وهو من فصيلة الفيروسات التاجية التي تصيب الجهاز التنفسي، والتي تتراوح نتائجها وحدتها بين نزلات البرد الشائعة إلى أمراض أشد خطورة مثل متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس- SARS) الذي ضرب العالم بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والذي كانت بداية ظهوره أيضاً في الصين، وهو فيروس حيواني المنشأ. كما تجلت تلك الفيروسات في متلازمة الشرق الأوسط التنفسية الحادة (ميرس- MERS)، والتي ظهرت في البداية في المملكة السعودية عام ٢٠١٢، وانتشرت في بعض بلدان الشرق الأوسط، وعلى غرار السارس فإنه أيضاً فيروس حيواني المنشأ مصدره الإبل. ويمكن فهم المصطلح: (nCoV2019) في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها منظمة الصحة العالمية على النحو التالي:

CO: اختصار لكلمة كورونا (Corona)

VI: اختصار لكلمة فيروس (Virus)

D: اختصار لكلمة مرض (Disease)

nCOV: اختصار لمصطلح فيروس كورونا المستجد (new Corona Virus)

2019: ويشير إلى الحد الزمني لمولد المرض، الذي شرع في ضرب العالم في نهاية عام ٢٠١٩. وبالتالي فإن كوفيد-١٩ هو أحد الأمراض الوبائية المعدية التي يسببها فيروس كورونا الجديد المكتشف مؤخراً.

وحتى هذه اللحظة لم تستطع البلدان المتقدمة احتواء هذه الجائحة لعدم العلم بخصائص المرض وكيفية مواجهته واكتشاف العلاج المناسب له لمساعدة البشرية في التكيف معه والنهوض باقتصاداتها مرة أخرى، حيث أدت تأثيرات فيروس كورونا المستجد وسرعة انتشاره إلى التقليل المتناهي لمبيعات الشركات بكافة أحجامها، وجعل السفر في حالة فوضى وإلغاءات متتالية، وضرب قطاع السياحة وسوق الأسهم

(١٣) http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.

ببلدان العالم، وصولاً إلى انخفاض أسعار النفط. وهو ما يثير تساؤل مهم حول أثر تداعيات الجائحة في تراجع الاقتصاد العالمي للعام ٢٠٢٠.

نتيجة لذلك، ظهرت آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصادات بلدان العالم بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فالجميع يعاني بسبب هذا الفيروس المستجد، ولم يظهر حتى الآن العلاج الصالح للقضاء عليه. وعلى سبيل المثال أثر اقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى، فقد بدا للجميع أنّ انهيارَ القطاع الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية أثار هلع العالم من حيث أنّه غالباً ما يُنظر إلى القطاع الصحي الأمريكي على أنّه الأكثر تقدماً وكفاءة وفعالية. بالإضافة إلى أن إصابة عدد من الأشخاص المعروفين وشخصيات رياضية وفنية معروفة أخرى بهذا الفيروس، أسهمت في زيادة درجة القلق والتوتر، حيث ظهر للعامة أنّ الفيروس يقتحم الجميع، ولا يميّز بين مجتمع متقدم أو نام، ولا يفرّق بين شخصية معروفة ومشهورة وأخرى ضامرة ومجهولة.

ووفقاً لتقرير صادر من الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: فإنه مع استمرار تهديد جائحة فيروس كورونا المستجد للعالم،أدت إلى أن تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة ٥,٢٪ هذا العام، ووفقاً للسيناريو الأساسي سيهبط نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة إلى ٥,٠٪، في حين سيتقلص ناتج البلدان النامية، مما سيتسبب بخسائر إجمالية تبلغ نحو ٨,٥ تريليون دولار في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وهو ما سيمحو ما يقرب من أربع سنوات من المكاسب التي تحققت.

ونتيجة لذلك، قد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي في أبريل ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهو أسوء بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي أحد الاحتمالات الأساسية كان من المتوقع انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، ومن المتوقع كذلك تأثير الأزمة على معدل النمو الاقتصادي العالمي، فقد بادرت كافة المنظمات الدولية بإصدار توقعاتها عن النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠ ومنها مؤسسة ماكينزي التي رصدت ثلاثة احتمالات لتأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي: الاحتمال الأول الخاص بسرعة التعافي والذي يتوقع أن يحدث انخفاض طفيف في معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٠ من ٢.٪ إلى ٢,٥٪، بينما الاحتمال الثاني الخاص بالركود الاقتصادي فيتوقع تراجعاً في النمو العالمي ليسجل قيماً تتراوح بين ١٪ و١,٥٪، بينما يفترض الاحتمال الأخير الدخول في ركود عالمي مزمن نتيجة الوباء، وبهذا الاحتمال لن يتجاوز النمو الاقتصاد العالمي ٠,٥٪

وفي بعض الأحيان قد يتحول إلى معدلات سلبية(١٤). وفي السياق نفسه وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بتاريخ ٢/٣/٢٠٢٠، أظهر تباطؤ النمو العالمي بنحو ٢,٤٪، بسبب جائحة كورونا(١٥).

وأشار البنك المركزي الأوروبي إلى أن التراجع الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا في منطقة اليورو قد بلغ أدنى مستوى له رغم أن مسار التعافي لا يزال يتسم بعدم اليقين. وبعدما دفعت عمليات الإغلاق – بهدف احتواء الجائحة – أوروبا إلى أسوأ ركود تشهده بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت أخيراً دول المنطقة في إعادة فتح الشركات تدريجياً نظراً لبلوغ الانكماش الاقتصادي أدنى مستوى له، وفي الوقت نفسه صعوبة التوقعات بشكل استثنائي. ومثال على ذلك تواجه المملكة المتحدة ركوداً كبيراً نظراً لتزايد عدد الوفيات، وذلك كما موضح بالشكل التالي:

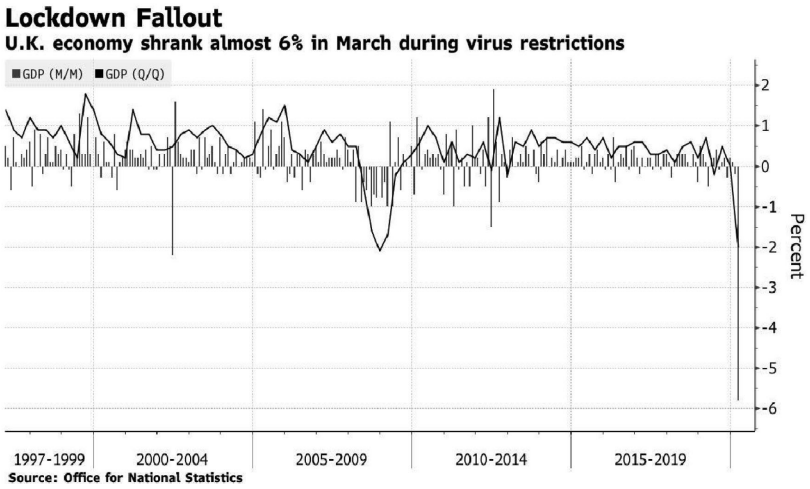

ويتضح لنا من الجدول السابق أن المملكة المتحدة تواجه انكماش الاقتصاد بنحو ٦٪ تقريباً، ويشكل هذا التراجع الحاد جزءاً ضئيلاً من الضرر الناجم عن الإغلاق بسبب فيروس كورونا خلال شهر أبريل، والذي من المتوقع أن يستمر بصورة ما لعدة أشهر قادمة، وأن تدابير الإغلاق قد أثرت سلباً على اقتصاد يعاني

(١٤) د. سحر عبود، د. أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، ص٥.

(١٥) The global economy is heading for its worst year since the financial crisis, Bank of America says, CNBC, 27/2/2020. cnb.cx/2vhNk1g, p1.

بالفعل؛ حيث يتوقع بنك إنجلترا انكماشاً كبيراً قدره ٢٥٪ خلال هذا الربع، فيما يعد أعمق ركود منذ أكثر من ثلاثة قرون. كما أن هناك تحذيرات مخيفة أخرى من المزيد من الخسائر في الأرواح إذا واجهت بريطانيا ركوداً على شكل حرف L مما يؤدي إلى زيادة الفقر.

في هذا السياق، قدّر البنك الهولندي العالمي (Rabobank) تأثر ١-٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي للصين على المدى القصير فقط، ويتصاعد هذا التقدير بعد إغلاق إقليم وهان بشكل كامل، الذي يشكل حوالي ٤٪ من الناتج الإجمالي المحلي للصين(١٦).

ولن تكون البلدان النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بعيدة عن الأزمة بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية بسبب الدولار القوي، غير أن الآثار السلبية على الاقتصاد المصري؛ ستكون أكثر حدة؛ نظراً لاعتماده على استيراد نحو ٨٠٪ من الواردات السلعية الصناعية من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة من الصين؛ التي تُعد بؤرة الفيروس القاتل؛ في ظل صعوبة ترشيدها أو إحلالها بالإنتاج المحلي، خصوصاً في الأجل القصير، في ظل توقعات بانخفاض تحويلات العاملين بشكل كبير، على الرغم من تنامي تلك الحصيلة في الفترة الأخيرة بزيادة تقدر بنحو ١٣,٦٪ بقيمة قدرها ٨٠٣,٦ مليون دولار؛ لتسجل ما قيمته ٦,٧ مليار دولار، خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، في الفترة من يوليو حتى سبتمبر بالمقارنة بنحو ٥,٩ مليار خلال الفترة نفسها من العام السابق؛ وبما يُنذر بانخفاض حاد في الحصيلة؛ مما سيكون له تداعيات سلبية على حصيلة العملات الأجنبية، وبالتالي على سوق أسعار الصرف؛ في ظل التأثير السلبي بشكل كبير على قطاع السياحة، والأثر السلبي على الخدمات المرتبطة به، كخطوط الطيران والفنادق والتجزئة وتشغيل العمالة.

وبصفة عامة اتسمت الإجراءات التي اتخذتها كافة البلدان بردة فعل للجائحة، فأغلقت مصانعها وبعض القطاعات الإنتاجية، وأصبح هناك حظر جوي على جميع بلدان العالم لاستقبال أي طائرات أو سياح أو دخول أي أشخاص أجنبية إلى دولة ما أو الخروج منها للذهاب إلى دولة أخرى، هذه الإجراءات ترتب عليها ما يلي:

- انخفاض حجم الصادرات والواردات العالمية بالنسبة لجميع بلدان العالم، وتأثر موازين مدفوعات جميع البلدان بالسلب وتوقف قطار التنمية في جميع البلدان، ولا شك أن التداعيات الكارثية لانتشار فيروس كورونا المستجد ستكون في

(١٦) Economic implications of the coronavirus, Rabobank, 30/1/2020. bit.ly/2JofiM1, p1.

معظم بلدان العالم؛ وستكون للعولمة الاقتصادية وحرية انتقال السلع والخدمات انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام، حيث وضعت الأونكتاد سيناريو يوضح تأثير هبوط أولي على الاقتصاد العالمي، ووجدت الدراسة أن العجز سيكون بمقدار ٢ تريليون دولار في الدخل العالمي، و٢٢٠ مليار دولار في البلدان النامية (باستثناء الصين). وإن أكثر البلدان تضرراً هي البلدان المصدّرة للنفط وغيرها من البلدان المصدّرة للسلع، هذه البلدان ستخسر أكثر من ١٪ من نموّها، إضافة إلى تلك التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع البلدان التي ستتأثر قبل غيرها بالصدمة الاقتصادية. لذلك تشهد كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، وبلدان أخرى مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي تباطؤاً في النمو بين ٠,٧٪ و ٠,٩٪. كما أن البلدان التي تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة كورونا على اقتصادها. وفي أميركا اللاتينية ستعاني الأرجنتين أكثر من غيرها من الآثار المترتبة على هذه الأزمة(١٧). وبصفة عامة تأثرت اقتصادات البلدان من انتشار الأوبئة والأمراض، خاصة التبادل التجاري ما بين البلدان الموبوءة والبقية الأخرى، إذ تتناقص نسبة الاستيراد من تلك البلدان، ومثال على ذلك، في عام ٢٠١٥ خسرت غينيا وليبيريا وسيراليون مجتمعة ٢,٢ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انتشار وباء الإيبولا، وفقد القطاع الخاص في سيراليون نصف قوته العاملة(١٨).

- انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بسبب تداعيات فيروس كورونا نتيجة لحظر التنقل بين الحدود وزيادة حالة الغموض المستقبلي إزاء تفشي جائحة كورونا، وتوقف الصادرات والواردات لدى جميع بلدان العالم، وانتقال الأزمات إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، حيث شهدت الأسواق العالمية تراجعات كبيرة؛ بسبب فيروس «كورونا» الذي أودى بحياة أكثر من مليون شخص حتى الآن، فضلاً عن مليون مصاب؛ لذلك هوت أسواق المال العالمية بعد انهيار أسعار النفط، لتدفع أسواق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط إلى خسائر تجاوزت ٥٪ مع تعليق التداولات في وول ستريت والخليج بعد الخسائر الكبيرة، ومع استمرار انخفاض أسواق الأسهم العالمية. وفي مصر

(١٧) https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871

(١٨) Cost of the Ebola Epidemic, CDC. bit.ly/33PJwkH

سوف يكون لانتشار فيروس كورونا آثار سلبية على سوق الأوراق المالية التي تعاني في الأساس من حالة من الارتباك خلال الآونة الأخيرة؛ بفعل التراجعات التي شهدتها البورصات الأجنبية والعربية؛ جراء تصاعد حدة الحرب الاقتصادية بين الصين وأمريكا، والتوترات الجغرافية – السياسية، وتخفيض أسعار الفائدة من قِبل البنوك المركزية على مستوى العالم، ومن ثم سيكون هناك تخوف شديد بفعل العامل النفسي وقت الأزمات؛ والذي ينتج عنه ارتفاع حجم مبيعات الأسهم في البورصة المصرية، مما يكون له تداعيات سلبية بشكل كبير؛ فضلاً عن توقع انخفاض حاد في الاستثمارات المباشرة بشكل ملموس، خصوصاً في القطاع الصناعي الذي يحتوي على ٨٠٧ شركة، والقطاع الخدمي الذي يحتوي على ٥١٨ شركة، وقطاع الاتصالات الذي يحتوي على ٨٥ شركة، بالإضافة إلى نحو ٥٢ شركة عاملة في القطاع الزراعي، ونحو ١٩ شركة في قطاع السياحة.

- انخفاض الأجور وزيادة معدلات البطالة نظراً لتوقف المصانع والأنشطة الخدمية فى كثير من البلدان وبالتالي ازدياد معدلات البطالة نتيجة لحدوث أزمة صحية واقتصادية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم، كما أن الحظر وإعلان سياسات الإغلاق الجزئي والكلي لكافة القطاعات قد أدى إلى شل النشاط الاقتصادي مما تسبب في الاستغناء عن ملايين العمّال على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، من أجل التصدي للجائحة وتقليل أثر انكماش الاقتصاد الكارثي إلى أدنى حد، تقوم الحكومات على الصعيد العالمي بتنفيذ تدابير تحفيز مالي تعادل نحو ١٠٪ من الناتج المحلي العالمي، وفي مارس ٢٠٢٠ قدرت منظمة العمل الدولية أن الخسائر الأولية لهذه الأزمة تؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بنحو ما يقرب من ٢٥ مليون على مستوى العالم مقابل ٢٢ مليون عقب الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، إلا أن متابعة أعداد المتعطلين نتيجة الأزمة تشير إلى تجاوز هذا العدد. ويضاف إلى ذلك، ازدياد نسبة البطالة في الصين إلى ٦,٢٪ مع نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٢٠[١٩]. كما ارتفع عدد الأمريكيين الذين يسجلون للحصول على إعانة البطالة إلى مستوى قياسي، حيث سجّل ما يقارب ٣,٣ مليون شخص للمطالبة بإعانات البطالة وفقاً لبيانات وزارة العمل الأمريكية[٢٠]. وحيث

(١٩) China's economy skids as virus immobilises factory, consumer sectors, Reuters, 16/3/2020, p2.

(٢٠) Coronavirus: Record number of Americans file for unemployment, BBC, 26/3/2020. bbc.in/2WS72fg, p.11

يؤدي انخفاض حجم القوة العاملة والإنتاجية في البلدان المصدرة إلى انخفاض التجارة في تلك البلدان(٢١).

- انخفاض حجم السياحة حيث أصدرت منظمة السياحة العالمية تقييمها الحديث للتأثير المحتمل لفيروس كورونا على السياحة الدولية، حيث تتوقع وكالة الأمم المتحدة المتخصصة للسياحة أن ينخفض عدد السائحين الدوليين بنسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، لافتة إلى أن هذه الأرقام تستند إلى آخر التطورات، حيث يواجه المجتمع العالمي تحدياً اجتماعياً واقتصادياً غير مسبوق، وإن الانخفاض المتوقع بين ٢٠-٣٠٪ يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في عائدات (صادرات) السياحة الدولية بما يتراوح بين ٣٠٠-٤٥٠ مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب ثلث عائدات السياحة في عام ٢٠١٩ والتي بلغت ١,٥ تريليون دولار أمريكي. وحيث إن هذا سيعني فقدان ما بين خمس وسبع سنوات من النمو، في حين أنه في عام ٢٠٠٩ على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة ٤٪، كما أدى تفشي فيروس (سارس) إلى انخفاض بنسبة ٠,٤٪ فقط في عام ٢٠٠٣"(٢٢). ونظراً لوصول قرارات حظر السفر إلى ذروتها، وتكبد الخطوط الجوية خسائر تقدر بنحو ١١٣ مليار دولار تقريباً، تم إغلاق شركات طيران عالمية. كما تأثرت الأنشطة الترفيهية بصدمة قوية، فعلى سبيل المثال خسر قطاع صناعة الأفلام قرابة ٥ مليارات دولار. ويعدّ الجانب الترفيهي جزءاً كبيراً للناتج الإجمالي المحلي، إذ يمثل لدى الولايات المتحدة ٧٪ من الإجمالي المحلي(٢٣).

خلاصة القول إنه وعلى الرغم من أن الإصابات الجديدة ومعدلات الوفيات المرتبطة بالجائحة شهدت تراجعاً في الفترة الأخيرة، غير أن مسار الجائحة في المستقبل غير معروف، وهكذا هو الأمر بالنسبة للعواقب الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على ذلك ما بين مطرقة إنقاذ الأرواح وسندان إنعاش الاقتصاد، بدأت بعض الحكومات برفع القيود بحذر لتنشيط الاقتصاد، ولكن التعافي سيعتمد إلى حد كبير على نجاح إجراءات الصحة العامة والتدابير المالية ومزاوجتهما لوقف انتشار الفيروس

(٢١) Kazunobu Hayakawa, Hiroshi Mukunokl: Impacts of COVID-19 on International Trad, Evidence from the First Quarter of 2020. p.10.

(٢٢) https://www.youm7.com/story/2020/3/28

(٢٣) IATA Updates COVID-19 Financial Impacts, IATA, 5/3/2020. bit.ly/39pwnQj.

والتقليل من مخاطر الإصابة من جديد وحماية العمالة واستعادة ثقة المستهلك كي يبدأ الأفراد في الإنفاق مرة أخرى. وهنا يثار التساؤل حول دور السياسات الاقتصادية لمواجهة جائحة كورونا، وما السبل المناسبة الكفيلة بخلق البيئة المواتية المناسبة لمواجهة فيروس كورونا ومن الأحرى القضاء عليه، وهذا موضع حديثنا في المبحث الثاني.

المبحث الثاني
خصائص البيئة المواتية لمواجهة مخاطر فيروس كورونا المستجد

تمهيد وتقسيم:

هناك حاجة ماسة إلى سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات الاقتصادية لمراقبة آثار فيروس كورونا المستجد واحتوائه وتخفيف حدته، وموازنة الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة مع الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي ومنع الفزع الصحي المحلي في سوق المواد الغذائية في ظل تحول اقتصادات البلدان إلى انهيار اقتصادي عالمي، حيث أظهرت أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد عالمياً أهمية دور التكنولوجيا في محاربة هذه الجائحة، كإحدى الخصائص المميزة لتحفيز الأفراد على البقاء في المنازل والتقليل من الاحتكاك في الشوارع لوقف انتشار الفيروس، سواء بتعظيم الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لاسيما الذكاء الاصطناعي في إتاحة تطبيقاته لمواجهة الأزمة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة العمل من المنزل والتعليم عن بعد، والحصول على الخدمات الحكومية والتجارية والمالية عبر الإنترنت، ما يشير إلى أن التكنولوجيا لم تعد للرفاهية فقط بل أيضاً أصبحت لاعباً كبيراً في إدارة الأزمات على الصعيدين العالمي والمحلي، وبناء على ذلك سوف نتناول هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

المطلب الثاني: تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة فيروس كورونا المستجد

المطلب الثالث: التحول الرقمي في مواجهة فيروس كورونا المستجد

المطلب الأول
السياسات الاقتصادية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

إن اعتماد كثير من البلدان النامية والمتقدمة على الصين بشكل كبير في عملية إنتاج السلع والخدمات والحصول على المدخلات في صناعتها أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية متعددة في ظل العولمة الاقتصادية ودورها في عمل جميع البلدان بحرية اقتصادية كاملة، وهنا يثار التساؤل أين دور السياسات الاقتصادية في الاقتصاد بصفة عامة وفي مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة؟

وحيث يرجع سبب تضاعف آثار أزمة فيروس كورونا المستجد ليس لأنها أزمة اقتصادية فحسب، بل لكونها أزمة صحية ومالية وعالمية أصابت الاقتصاد العالمي والوطني، بالإضافة إلى أنها أزمة أصابت جانبي الطلب والعرض في ذات الوقت، حيث أدى انخفاض الأجور وزيادة معدلات البطالة إلى فقدان القوة الشرائية وبالتالي توقفت الأنشطة الاقتصادية وانخفض الإنتاج(٢٤).

وحيث يتعذر على البنوك المركزية أن تحل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد بمفردها، لذلك هناك حاجة إلى سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات المؤسساتية لمنع الفزع الصحي المحلي في سوق المواد الغذائية في ظل تحول اقتصادات البلدان إلى انهيار اقتصادي عالمي. ومن أجل تدارك هذه الانعكاسات السلبية على الحكومات أن تتفق في هذه المرحلة للحيلولة دون وقوع انهيار قد يُحدث أضراراً أكبر من تلك المتوقعة. ومن هنا يأتي دور السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي والمستوى المحلي في مواجهة جائحة تفشي فيروس كورونا.

وتستمر الجهود الدولية في اعتماد سياسات اقتصادية طارئة تهدف إلى تخفيف عبء الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي هذا الفيروس على الاقتصادات الوطنية مؤخراً، وفي إطار تطويق المضاعفات الاقتصادية المتفاقمة، قدم صندوق النقد الدولي خطوات مقترحة لمعالجة أزمة فيروس كورونا المستجد وحماية الاقتصاد العالمي من الانزلاق إلى ركود اقتصادي حاد ناجم عن تزامن صدمات العرض والطلب في آن واحد. وقبل استعراض وتحليل أبرز السياسات المقترحة ينبغي الإشارة إلى أن القيام بإجراءات استباقية في إطار عالٍ من الشفافية والتضامن والتنسيق الدولي في مكافحة فيروس كورونا أصبح شرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف المتوخاة من السياسات الاحترازية اللازمة. وحيث تعتمد كفاءة السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها على مراعاة التوقيت المناسب والسياسة المالية والنقدية اللازمة لاحتواء الركود الاقتصادي العالمي المحتمل، غير أنه فى ظل الأزمة الحالية أظهرت المواقف والتصرفات غير المسؤولة الخاصة ببعض البلدان؛ حيث استولت على بعض المعدات الطبية التي يتم إرسالها إلى بلدان أخرى عبر حدودها، كما لم تسلم البلدان الأعضاء في تكتل أو اتحاد اقتصادي واحد من تلك التصرفات غير المسؤولة كما حدث في بلدان الاتحاد الأوروبي تجاه بعضها بعضاً.

(٢٤) Luca Fornaro, Martin Wolf: Covid-19Coronavirus and Macroeconomic Policy, Economic Working Paper Series Working Paper No. 1713, 2020, P.9.

وبصفة عامة فإن للسياسات المالية دوراً رياديا في معالجة الأزمات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، كما أفصحت عن ذلك تجارب الأزمات الاقتصادية والمالية الحديثة، ومع استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ركزت الحكومات وأجهزة خدمات الطوارئ على الاحتياجات العاجلة، وهي تعزيز قدرات المستشفيات، والتصدي للجوع، وحماية الشركات والأُسر من مخاطر الإخلاء والإفلاس. وتوجيه غالبية الأموال، التي تتدفق حتى الآن من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو بنوك التنمية الإقليمية الأخرى أو البنوك المركزية، لتمويل تجهيز المستشفيات بمعدات الوقاية، ومساعدة المؤسسات المالية على الاستقرار، وتمويل الشركات لتوفر السلع والخدمات للعمال الأساسيين، أو تقديم دعم نقدي مباشر لتوفير المتطلبات المعيشية للأسر. وبالتوازي مع ذلك، بدأت أعمال تمهيدية في بعض البلدان لتحديد ملامح المرحلة التالية من التعافي، ودور الإجراءات العامة القوية في تعزيز الطلب، وتوفير مصادر بديلة للدخل، وتسهيل إجراء استثمارات جديدة، يمكن أن تساعد في بناء الرخاء والقدرة على مجابهة الصدمات من خلال الإسهام في تعزيز إمكانات واستدامة مسارات التنمية للبلدان على المدى الطويل. وهناك بوادر مشجِعة في بعض البلدان، من بينها الصين وألمانيا وكوريا الجنوبية، التي تدرس اللجوء إلى بعض العناصر الخضراء المراعية للبيئة في إطار خطط التعافي. حيث ستؤثر الخيارات التي تتخذها الحكومات على إعادة دفع عجلة الاقتصاد، بما في ذلك المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الاستثمارات التحفيزية بما لها من تأثير ملحوظ على قدرة هذه البلدان في إعادة البناء بشكل أقوى وأفضل. وهناك العديد من العوامل التي يجب على السياسات الاقتصادية أن تدرسها بعناية عند وضع حزمها التحفيزية مثل الاحتياجات العاجلة، وقدرات المؤسسات المحلية، وظروف السوق، والحيز المتاح للاقتراض، وما خلَّفته القرارات السابقة بشأن الاستثمار في البنية التحتية. وتشمل معايير التقييم الأخرى للإجراءات التداخلية أو الاستثمارات التحفيزية قدرتها على خلق الوظائف، والمدة الزمنية اللازمة لبدء العمل في المشروع، وتحديد ما إذا كانت الأموال الحكومية المرصودة يمكنها المساعدة في تعبئة التمويل من القطاع الخاص لزيادة دعم المشروع، والأثر الواقع على مسار الانبعاثات الكربونية في البلد على المدى الطويل[٢٥].

(٢٥) World bank group, proposed sustainability checklist for assessing economic recovery interventions, april 2020, p1.

ومثال على ذلك اتخذت الحكومة الصينية إجراءات احتواء صارمة، سواء إجراءات تباعد اجتماعي، أو الحد من حركة المواطنين، حيث دخلت في مرحلة مبكرة لحماية الاستقرار المالي في الاقتصاد، من خلال دعم المعاملات بين بنوك البلدان، وتوفير الدعم المالي للشركات المتوقفة والمتعرضة للضغوط، مع السماح بتعديل صرف العملة "اليوان الصيني". كما قدمت الحكومة تسهيلات لإقراض الشركات بسخاء، ودعمت المواطنين عبر الإعفاءات والإعانات، وتخفيض رسوم التأمين الاجتماعي، وتأجيل الالتزامات المالية. وبعد مرور أشهر على الجائحة نجحت في سيطرتها شبه التامة على التحكم فيها، ثم قررت العودة إلى العمل تدريجياً وتحريك عجلة الإنتاج ورجوع خدمات الطيران الوطني والدولي(٢٦).

وعلى سبيل المثال أيضاً تسعى إيطاليا إلى دعم اقتصادها بحزمة تحفيزية ثانية بقيمة ٥٥ مليار يورو (٦٠ مليار دولار)، إلا أنها قد لا تكفي لمساعدة الاقتصاد. وكان رئيس الوزراء الإيطالي قد وافق على التدابير التي تأخرت كثيراً في محاولة لتقليل التأثير الاقتصادي السلبي الناجم عن جائحة فيروس كورونا. وتركزت الخطة التحفيزية على توفير السيولة للشركات ومساعدة الأسر المتضررة نتيجة الإغلاق الكامل لمدة شهرين، وكانت قد أطلقت حزمة تحفيزية أخرى بقيمة ٢٥ مليار يورو في شهر مارس ٢٠٢٠. وتتوقع المفوضية الأوروبية انكماش الاقتصاد الإيطالي بنسبة ٩,٥٪ هذا العام، بينما يتوقع الخبراء الاقتصاديون انكماشاً قدره ١٣٪ بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية. وأشارت المفوضية الأوروبية لدى الاتحاد الأوروبي، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٣، إلى أن تأثيرات كورونا ستؤدي إلى ركود في اقتصاد بلدان الاتحاد الأوروبي كافة، وإزاء ذلك تعهد الاتحاد بمساعدة البلدان الأعضاء لاستمرار النمو عبر تمرير ٣٧ مليار يورو إليها. كما أن إيطاليا وبعض البلدان تسعى إلى بند "Coronabonds"، لحماية اقتصاداتها من الهبوط الساحق(٢٧).

وبتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠ اجتمعت مجموعة العشرين(٢٨)، في قمة افتراضية

---

(٢٦) Blunting the Impact and Hard Choices: Early Lessons from China, IMF Blogs, 20/3/2020. bit.ly/2QT9ZIF)

(٢٧) Coronavirus 'very likely' to push Europe into recession, Commission warns, EURACTIV, 13/3/2020. bit.ly/3duwwFo, p.1.

(٢٨) تضم مجموعة العشرين أقوى اقتصاديات العالم، وتعادل ٩٠٪ من ناتج الإجمالي المحلي العالمي، وحقيقةً تعرضت كافة الدول للجائحة بنسب متفاوتة.
G-20 major economies, Country Economy. bit.ly/2GmR7fA

عبر تقنية "الفيديو كونفرنس"، برئاسة المملكة العربية السعودية، وتعهدت المجموعة بضخ ٥ تريليون دولار، ما يعادل ٦٪ من الناتج الإجمالي العالمي لمواجهة جائحة كورونا، وتقديم السيولة اللازمة ودعم التجارة الدولية، والعمل على تدفق الإمدادات الطبية، وكذلك دعم منظمة الصحة العالمية(٢٩).

ونجد أن قطاع السياحة لعب دوراً هاماً في معالجة هذه الحالة الصحية الطارئة الهائلة، حيث يعمل على التخفيف من تأثير الأزمة لا سيما على العمالة، ودعم جهود التعافي على نطاق أوسع من خلال توفير فرص العمل ودفع الرفاهية الاقتصادية حول العالم، على الرغم من كونها أكثر القطاعات تضرراً مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى(٣٠).

والحقيقة؛ أنه على الرغم من تأثر معظم القطاعات الاقتصادية للبلدان بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة بجائحة تفشي فيروس كورونا؛ إلا أنه مازال هناك فرصة سانحة لاستغلال تلك الأزمة؛ للعمل على زيادة أداء بعض القطاعات الأخرى، على سبيل المثال: إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الصناعي، لإنتاج سلع بديل الوارد منها من الخارج، فضلاً عن أن هذا الأمر سيكون فرصة سانحة لزيادة حجم الصادرات في ظل تقلص إنتاج البلدان الكبرى من إنتاج العديد من السلع التي كانت تعد أكثر تنافسية لسلع التصدير المصرية، بالإضافة إلى استغلال انخفاض أسعار النفط في تشجيع العديد من الصناعات التي تعتمد اعتماداً رئيسياً عليه، على جانب آخر، يتعين على الدولة الاهتمام بخدمات التعهيد(٣١) الذي تتمتع فيه مصر بمزايا تنافسية، أبرزها العامل البشري، وتنافسية تكاليف التشغيل؛ مما يؤدي إلى احتلالها مركزاً متقدماً في سوق خدمات التعهيد لتكنولوجيا المعلومات، ويجعلها موطناً للشركات الرائدة في تقديم خدمات تعهيد نظم الأعمال (BPO)، تعهيد تكنولوجيا المعلومات (ITO) على مستوى العالم.

ويتضح لنا على خلاف فترات الأزمات الاقتصادية الأخرى، بأن الهبوط

---

(٢٩) G20 pledges $5 trillion to defend global economy against COVID-19, Aljazeera, 26/3/2020. bit.ly/2WQMrrW

(٣٠) https://www.youm7.com/story/2020/3/28

(٣١) تُعد مصر مركزاً عالمياً لصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات القائمة عليها وكذا الخدمات المُعتمدة على الإبداع التكنولوجي، وتعتبر موطناً للشركات متعددة الجنسيات والرائدة عالمياً والمتخصصة في تقديم خدمات تعهيد نظم الأعمال BPO وتعهيد تكنولوجيا المعلومات ITO على مستوى العالم.

الاقتصادي الناتج عن هذه الأزمة لم يأت مدفوعاً بالطلب إنما هو نتيجة لا مفر منها لإجراءات الحد من انتشار المرض. ومن ثم فإن دور السياسة الاقتصادية لا يتمثل في تحفيز الطلب الكلي، على الأقل ليس الآن، إنما ينصب تركيز السياسة الاقتصادية على الأهداف التالية(٣٢):

- ضمان عمل القطاعات الاقتصادية الضرورية وتعزيز الموارد اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص الفيروس وعلاجه والحفاظ على انتظام الرعاية الصحية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه، وذلك قد ينطوي على إجراءات تداخلية من جانب الدولة لتوفير الإمدادات الأساسية استناداً إلى صلاحيات وقت الحرب التي تعطي أولوية لإبرام عقود حكومية توفر المدخلات التي لا غنى عنها والسلع النهائية، أو تحويل الصناعات إلى احتياجات بعينها، أو إجراء عمليات تأميم انتقائية. ومما يوضح ذلك قيام فرنسا بمصادرة الكمامات الطبية في وقت مبكر من الأزمة، وقيام الولايات المتحدة بتفعيل "قانون الإنتاج الدفاعي"(٣٣) لضمان إنتاج المعدات الطبية اللازمة. وفي حالات النقص الشديد للإمدادات، قد يستدعي الأمر أيضاً اتخاذ إجراءات لتحديد الأنصبة وفرض ضوابط على الأسعار وتطبيق قواعد لمكافحة الاكتناز.
- توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة: فالأسر التي تفقد دخلها بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لإجراءات الاحتواء ستحتاج إلى دعم الحكومة. ومن المنتظر أن يساعد الدعم على بقاء الناس في بيوتهم مع الاحتفاظ بوظائفهم (الإجازات المرضية الممولة من الحكومة تحد من حركة الأفراد، ومن ثم تخفض مخاطر العدوى). وينبغي التوسع في إعانات البطالة وإطالة مدتها، ويلزم تقديم تحويلات نقدية تصل إلى المشتغلين بالأعمال الحرة وغير العاملين.

لذلك فإن التجارة العالمية تعيش أسوأ حالتها بعد الأزمة العالمية الثانية التي حدثت في عام ٢٠٠٨، ومازالت الآثار الاقتصادية مستمرة حتى الآن، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى ظهور قوة اقتصادية جديدة واختفاء أخرى قائمة، أما بالنسبة لمصر

---

(٣٢) https://almalnews.com

(٣٣) هو قانون فيدرالي أصدرته الولايات المتحدة في الثامن من سبتمبر عام ١٩٥٠ في استجابة سريعة لاندلاع الحرب الكورية (يوليو ١٩٥٠ - يوليو ١٩٥٣) وكان يُعد في الأساس جزءاً من جهود التعبئة للحرب والدفاع المدني واسع النطاق، في إطار الحرب الباردة (١٩٤٧ - ١٩٩١)، ومنذ ذلك الحين تم التفويض باستخدام القانون أكثر من ٥٠ مرة، وتم تعديله عدة مرات.

فإن الأمر يعتبر مؤثراً بدرجة كبيرة على ميزان المدفوعات المصري وبالأخص على حركة الصادرات والواردات المصرية، وعلى الميزان الخدمي بما يشمل الإيرادات السياحية. وبالتالي سوف يتأثر ميزان المدفوعات بالسلب ويعاني من العجز بنسبة أكبر عما كان يعانيه في الفترات السابقة، مشيراً إلى أن هذا الأمر أدى إلى انخفاض تحويلات المصريين العائدين من الخارج، وتوقف حركة التجارة الدولية أو انخفاضها بين مصر وجميع بلدان العالم، حيث إن هذه الأزمة أثرت على الاحتياطي النقدي المصري الذي انخفض بما يعادل ٥،٤ مليار دولار في الفترة الحالية وما يزال يسير في الانخفاض؛ لأن الدولة المصرية تقوم بالسحب من رصيد الاحتياطي النقدي لتغطية النفقات العامة في مصر ودفع مرتبات العاملين في جميع القطاعات. كما أن القطاع الإنتاجي والخدمي في مصر لا يعمل بكل طاقته؛ ولذلك يجب أن تتخذ الدولة بعض التدابير الاحترازية فيما بعد، والتي منها التالي:

- ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وبالأخص القطاع الزراعي باعتباره أحد أهم قطاعات الاقتصاد القومي من خلال تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية والتصدير إلى الخارج، حيث إن الزراعة هي المصدر الرئيسي للإنتاج. فقد أظهرت هذه الجائحة خطورة التكامل الاقتصادي الخارجي، فأظهرت عورات القطاع الزراعي المصري وعوار سياساته الإنتاجية التي جعلت مصر مستورداً صافياً للغذاء، وجعلت أمنها الغذائي في مهب رياح الأسواق الدولية وتقلباتها بسبب الأزمات الاقتصادية وانتشار الأوبئة، وهي أزماتٌ من المتوقع أن تتكرر موجاتها مستقبلاً لا سيما في ظل الاضطرابات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية وسيناريوهات التغير المناخي وتأثيراتها على الموارد الطبيعية. ومن ثم، فهناك ضرورة ملحة إلى إعادة النظر في السياسة الزراعية المصرية والحكومة الجيدة للقطاع الزراعي؛ بحيث يكون الهدف على المدى الطويل هو إعادة بناء النظم الزراعية والغذائية بشكل يجعلها أكثر أماناً وعدلاً واستدامة(٣٤).
- ضرورة تشجيع الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي حتى يمكنها التفوق النسبي وإنتاج منتجات بنفقة أقل، والتمكن من تصديرها وتشغيل المصانع المغلقة في مصر بكامل طاقتها الإنتاجية

(٣٤) د. عاصم أبو حطب، جائحة كورونا، الآثار الاقتصادية وتداعيات الأمن الغذائى، بحث منشور على موقع الإنترنت، ٢٠٢٠.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19052020&d=1056-badd-b6b2-4cc8-bf3b-fb0391b3e8c6

والاستيعابية وذلك للقضاء على البطالة في مصر التي ترتبت على هذا الفيروس سواء في القطاع العام أو الخاص بتشجيع عمل الشباب وتوفير فرص للعمالة الماهرة حتى نتمكن من تحقيق إنتاج محلي وفير نستطيع تصدير الفائض منه.

- تشجيع العاملين المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى مصر دون وضع سقف محدد، أو دون التحقق من مدى دقة هذه الإيرادات أو مدى مصدرها في الفترة الحالية حتى نتمكن من توفير عملة صعبة يمكن إضافتها للاحتياطي النقدي في مصر.
- تشجيع حركة السياحة في مصر بعد فيروس كورونا، وتشجيع دخول السياح إلى مصر وتوفير خدمات سياحية لهم بأقل تكلفة ممكنة حتى يمكن الحصول على إيرادات من خدمة السياحة، ويتم إضافتها إلى ميزان الخدمات المصري، وفي الوقت نفسه التأكد من تطبيق الإجراءات الوقائية اللازمة.
- اتخاذ إجراءات المراقبة والاحتواء لإبطاء انتشار الفيروس وخفض الأحمال القصوى على النظم الصحية وكبح انتقال العدوى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة العامة، حيث إن النظم المثقلة بالأعباء يمكن أن تضَخم الصدمة المبدئية من خلال نشر القلق الاجتماعي، وتراجُع القدرة على الرصد والعلاج، وازدياد الحاجة لتطبيق الحجر الصحي. ومن أهم الخطوات في هذا الخصوص دعم نظام الاستشارة الطبية من بُعد والتوظيف الاستثنائي في القطاع الصحي، مع تكميل هاتين الخطوتين باستجابة صناعية منسقة في مجال إنتاج الإمدادات الطبية، واتخاذ خطوات تحد من انتقال التداعيات السلبية عبر الحدود.
- إبلاغ المواطنين بمدى فداحة الأزمة وتغيير سلوك الأفراد: ينبغي إنشاء مجموعة رفيعة المستوى لتنسيق الاستجابات المختلفة. ومن الضروري الإفصاح بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب عن المعلومات ذات الصلة المستمدة من مصادر موثوقة، بما في ذلك توفير معلومات يومية عن آخر المستجدات المتعلقة بمدى خطورة الوضع الصحي. وتسهم الإرشادات التوجيهية والمشورة الشفافة بشأن السياسات على المستوى الوطني في توجيه جهود الشركات والقطاع العام وتوزيع مواردها بما يكفل مراقبة هذه الجائحة والتخطيط لها والتصدي لآثارها.

ويتضح لنا مما سبق أن اتخاذ البلدان إجراءات صارمة لمواجهة الجائحة كانت لها تأثيرات اقتصادية عديدة على أغلبية البلدان، ويرجع ذلك إلى توقف عجلة الاقتصاد الصيني والاقتصاد الأمريكي اللذين يمدان سكان العالم بمعظم احتاجتهم من السلع

والخدمات، حيث انخفضت التجارة العالمية وتوقفت القطاعات الاقتصادية. وترتيباً على ما تقدم أدى الوضع الراهن إلى ظهور موجةٍ من الانتقادات الحادّة والمتسارعة للأداء الحكومي، وتحميل إداراتها مسؤولية ذلك، بسبب الإهمال وعدم استباق الأحداث، وتهيئة الخُطط اللازمة لتفادي نتائجها الكارثية، وفى ضوء ما سبق؛ فإنّ جائحة كورونا تتطلب معالجة على مستويين؛ أحدهما آن وفوري وآخر بعيد المدى. وفيما يتعلق بالمستوى الأول، فإن مما لا شك فيه أنّ هذا الوباء الذي لم تتضح خصائصه بعد، ولم تتمكن أرقى المؤسسات الصحية في العالم من تطوير لقاح لمعالجته، يستلزم احترام الإجراءات الفنية والعملية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، حتي يتضح ما إذا كانت مؤسسات من هذا النوع تجاوزت أزمة تعثرها؛ لتنال ثقة البلدان والأفراد في العالم من جديد، ويظهر ضمن هذا المستوى أهمية احترام قاعدة التباعد الاجتماعي أو التباعد الجسدي أو الأمان الاجتماعي، وهذه مصطلحات ولّدتها الظروف الراهنة، وتستخدم بطرق متقاربة من حيث المعنى، وهي تعني عملياً المحافظة على مسافةٍ لا تقلّ عن ستة أقدام أو مترين بين شخص وآخر، وتجنب التجمعات العامة، وحتى الأسرية التي يزيد عدد الأشخاص فيها عن خمسين شخصاً، بحسب أحدث التعليمات الدولية، والاهتمام بمسألة وضع معالجاتٍ لتقليل الآثار السلبية لإجراءات الحجر وفرض الحظر التي أدت حتى اللحظة إلى ارتفاع معدلات العنف الأسري، حيث تشكو كثير من الأمهات من زيادة أعبائهن؛ لوجود الأطفال في المنزل لفترات طويلة. أما المستوى الآخر فأظهرت الأزمة خطورة اعتماد البلدان على الاقتصادات الريعية، ومثال ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على قطاع طبيعي مثل البلدان البترولية، بالإضافة إلى أهمية الاعتماد على التكامل الاقتصادي الداخلي وخاصة في ظل الأزمات، حيث كشفت جائحة كورونا خطورة اعتماد البلدان في اقتصاداتها على القطاعات الاقتصادية الخارجية بنسبة أكبر من اعتمادها على القطاعات الاقتصادية الداخلية، وضرورة وجود خطة لإنعاش الاقتصادات النامية بصفة عامة من خلال تطوير أساليب الإنتاج، حيث تتجلى أهمية اعتماد الكثير من الأنشطة الاقتصادية على أنظمة الذكاء الصناعي وتعظيم الاستفادة منها في تفادي خطر انتشار الوباء، والمساعدة في تخفيف الآثار السلبية لتفشي جائحة مرض كورونا المستجد، والتخفيف من انتشار العدوى وخاصة للفئات الطبية في المجتمع، وكذلك الاعتماد على آليات التحول الرقمي بالنسبة لبعض المجالات كالتعليم والمعاملات التجارية والمالية، وهو موضع حديثنا في المطلبين الآتيين.

المطلب الثاني
تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة فيروس كورونا

أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي مفهوماً متداولاً، وقد دخلت على جميع المجالات العلمية خاصة التقنية منها؛ حيث إن دورها الأساس يقوم على البحث عن طرق حل للإشكاليات ذات التعقيد المنطقي، الحسابي أو الخوارزمي العالي(٣٥). ومن الطبيعي اليوم اقتناء أجهزة ذكية، والتعامل ببرامج معلوماتية ذكية، واستخدام تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات. وحيث يتكون الذكاء الآلي من مفهومين يتم دمجهما ولكنهما مفصولان من الناحية النظرية ويتطوران في بيئة لتكييف السلوك، ألا وهما:

- الذاكرة: يمثلها التخزين وهو شكل من أشكال الذكاء وتسمى أيضاً بالذكاء السلبي.
- الاستدلال: يعني القدرة على التحليل مع إدراك العلاقات بين الأشياء والمفاهيم من أجل فهم الحقائق، وذلك يكون عن طريق استعمال الذاكرة والمنطق ووسائل أخرى مستقاة من العلوم الرياضية(٣٦).

فتطور الحياة التكنولوجية في مجال الاتصالات والشبكات والحواسيب ونظم المعلومات قد قدم للإنسان وسائل جديدة مكنته من تسوية معاملاته ولا سيما المالية منها بسهولة وسرعة عالية، وخلق العديد من الحاجات أو الاحتياجات الجديدة والمستحدثة والتي لم تكن معروفة للإنسان من قبل، والتي تحولت في غضون سنوات قليلة من مجرد كماليات إلى ضروريات لا غنى للفرد أو للمجتمع عنها في معيشته اليومية(٣٧).

---

(٣٥) Matzel, L. D., & Sauce, B. (2017). Individual differences: Case studies of rodent and primate intelligence. Journalof Experimental Psychology: Animal Learning and Cognition, 43(4), p325.

(٣٦) Deshpande, Anand, and Manish Kumar. "Artificial Intelligence for Big Data: Complete guide to automating Big Data solutions using Artificial Intelligence techniques." (2018), p.1

(٣٧) د. مصطفى أحمد حامد رضوان "الفقر في ظل العولمة – دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، ٢٠١٠، ص١٣٩.
د. ماجد أبو النجا الشرقاوي، الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال باستخدام نظم الدفع الإلكتروني، مجلة مصر المعاصرة، العدد٥٠٨ أكتوبر٢٠١٢، ص٧٩.

ونجد أن الثورة التكنولوجية الثالثة "ثورة الإلكترونيات" هي الأساس المادي لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافقها من تحولات في أنماط الإنتاج وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات أصبحت رقائق الإلكترونيات (THE CHIPS) تلعب الدور المركزي الذي كان يلعبه "الفحم" قديماً عند بدء الثورة الصناعية، وذلك باعتبارها المفتاح الرئيس لحزمة مستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعة والخدمات الحديثة. ثم جاءت التكنولوجيا الرقمية لتشكل أساس البث الإلكتروني الحديث، وتصبح التكنولوجيا هي الطاغية في القرن الواحد والعشرين؛ مما يجعل البعض يلقب العصر الحالي بأنه " العصر الرقمي"(٣٨).

وفى ظل الأزمة الحالية نجد بلدان أسيوية عديدة نجحت في التصدي للوباء باستخدام التطبيقات التكنولوجية سواء للتحذير من المرض وانتقال العدوى من خلالهم، أو من خلال تتبع المخالفين للحجر الصحي ومراقبتهم، غير أن معظم البلدان استخدمت هذه التكنولوجيا في كثير من الأحيان على حساب المعلومات والحريات الشخصية للأفراد. وفي الولايات المتحدة، بعد أن وصلت أعداد الوفيات إلى الذروة، بدأ مجلس الشيوخ بتاريخ ٩ أبريل ٢٠٢٠، مناقشة إمكانية استعمال بنك المعلومات المتوفر لدى الدولة عن مواطنيها لمكافحة فيروس كورونا. لكن استخدام الأدوات الرقمية لأغراض الصحة العامة يثير أسئلة معقدة لم يستعد واضعو السياسات الأمريكية لمعالجتها بعد، هذه الأسئلة تتعلق بخصوصية البيانات والمعلومات المستخدمة. وحيث أدارت كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ (إقليم حكم ذاتي تحت سيادة الصين) وتايوان وتايلاند وأستراليا، بكفاءة اعتمادها على تكنولوجيا المراقبة الرقمية للمساعدة في تتبع المرض واحتوائه وإدارته بهدف استئناف بعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وفي هونغ كونغ وتايوان وتايلاند وأستراليا، راقبوا المسافرين الوافدين لاحتواء انتشار الفيروس، وضمت تايوان بيانات (داتا) الرعاية الصحية والجمارك لتصنيف سكانها إلى مجموعات عالية ومنخفضة المخاطر. كما استخدمت كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان، أجهزة تتبع المواقع (GPS) لفرض الحجر الصحي الإلزامي للمرضى، وبالفعل نجحت في استخدام التطبيقات التكنولوجيا لمكافحة الوباء. ويرى البعض أن الولايات المتحدة لديها الشروط والمتطلبات لسن

(٣٨) د. سمير أبو الفتوح صالح، الأعمال الإلكترونية كمنطلق لدعم وتحديث القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال العربية، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات، ملحق المجلد الثاني، الإسكندرية ٢٥-٢٧ يوليو ٢٠٠٢، ص١٩.

خطة تكنولوجية ناجحة؛ لحضانتها عمالقة صناعات التكنولوجيا عبر العالم، وهما Google وApple، والتي تمكنها من تتبع ومراقبة إصابات الوباء في مرحلتي مكافحته الثانية والثالثة بعد الحجر، لكن ذلك يظل مشروطاً بنقاش برلماني وحقوقي يبرر ويوضح حدود المساس بالحريات والمعلومات الشخصية للأفراد. وحيث أعلنت شركتا Google وApple، أنهما مؤخراً وضعتا التنافس جانباً من أجل التعاون على إصدار تطبيق من شأنه تتبع تفاعلات المرضى المصابين الذين يختارون المشاركة. ويستخدم التطبيق إشارات بلوتوث مجهولة المصدر لتنبيه المستخدمين إذا كانت هواتفهم قريبة من هواتف الأشخاص المصابين، وهو الإعلان الذي جاء متأخراً في وقت فقدت فيه واشنطن بالفعل الفرصة لاستخدام الأدوات الرقمية التي كان من الممكن أن تنقذ الأرواح في الأشهر الأولى من الأزمة(٣٩).

وتأتي إمكانية تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وخلق البيئة المواتية للمعايشة مع فيروس كورونا في ظل الوقت الراهن من خلال استخدام الروبوتات في تطهير الأسطح بواسطة أجهزة مدمجة تعمل بالأشعة فوق البنفسجية. فالفيروس لا ينتقل فقط من شخص إلى آخر عن طريق الرذاذ المتطاير من الجهاز التنفسي، لكن أيضاً عبر الأسطح الملوثة. إذ يُمكن أن تبقى الفيروسات التاجية على الأسطح الصلبة – التي تتضمن المعادن والزجاج والبلاستيك – لأيام، وقد ثبت أن أجهزة الأشعة فوق البنفسجية (مثل PX-UV فعالة في الحد من التلوث على الأسطح عالية اللمس وخاصة في المستشفيات. وبالتالي، فبدلاً من التطهير اليدوي، الذي يتطلب أعداداً كبيرة من القوى العاملة، مما يزيد من خطر تعرُّض عمال النظافة للعدوى، يمكن أن تؤدي روبوتات التطهير المستقلة – كتلك الموجودة في سلسلة الرسوم المتحركة جيتس انز – أو التي يجري التحكم فيها عن بعد إلى تطهير سريع وفعال من حيث الأداء والتكلفة، دون حدوث مخاطر تتعلق بالعدوى.

وحيث إنه يمكن تطوير أجيال جديدة من الروبوتات، بدءاً من تلك الروبوتات شديدة الصغر (المجهرية) وانتهاءً بأخرى كبيرة الحجم للقيام بإجراءات المسح والتشخيص، وللتنقل في المناطق عالية الخطورة والعمل باستمرار على تعقيم جميع الأسطح الأكثر عرضة للمس وخاصة في المناطق المختلفة التي تعد مركزاً للمرض.

(٣٩) Mira Rapp-Hooper and Samm Sacks, Technology Can Help Solve the Coronavirus Crisis If Government Steps Up The Apps Are Coming, but Policy Needs to Come First, April 17, 2020.

كما يمكن استخدام الروبوتات المتحركة للتشخيص والمسح عبر التنقُّل في الأماكن العامة والموانئ لقياس درجات حرارة الأشخاص المترجلين، واستخدامها أيضاً كنظام فحص متعدد قادر على استشعار درجات حرارة مئات الأشخاص في اللحظة نفسها.

ومنذ سنوات، تُستخدم أنظمة الكاميرات الآلية بشكل شائع لفحص العديد من الأشخاص في وقت واحد في مناطق واسعة وعلى مساحات كبيرة. وبالتالي فإن دمج هذه المستشعرات الحرارية وخوارزميات الرؤية على الروبوتات المستقلة أو التي تعمل عن بعد يؤدي إلى زيادة تغطية الفحص وكفاءته.

كما يمكن أيضاً استخدام هذه الروبوتات المتحركة لمراقبة درجات حرارة المرضى الداخلين والخارجين بشكل متكرر في مناطق مختلفة من المستشفيات، مع بيانات مرتبطة بأنظمة معلومات المستشفيات.

كما تجنب عملية القيام بسحب الدم لإجراء الاختبارات المعملية بطريقة آلية الطاقم الطبي من التعرض لمخاطر انتقال العدوى. ويدرس الباحثون أنظمة روبوتية تعتمد على التصوير بالموجات فوق الصوتية لأوردة الساعد الطرفية من أجل سحب العينات، ستسمح تلك الفحوصات بالكشف النوعي السريع في المختبر والتمييز بين مسببات الأمراض. كما يمكن أيضاً استخدام الطائرات بدون طيار أو الروبوتات السيّارة لنقل العينات، وكذلك تسليم الأدوية للمرضى المصابين عندما تكون حركة التنقل غير مناسبة.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الوباء الحالي قد يؤدي إلى ضخ مزيد من التمويلات في مجال الروبوتات المخصصة لمعالجة الأمراض المعدية، وأن الوقت قد حان للتفكير في مستقبل الروبوتات باعتبارها أدوات يمكنها مساعدة البشر في أداء المهمات الطبية؛ وعلى الرغم من أن الأنظمة لا تزال جديدةً وغير مجربة، إلا أن استخدام الروبوتات في الصين ساعد بصورة جيدة على الحد من العدوى، وساعد الأطقم الصحية على تقديم خدمات أفضل للمرضى ودمج الروبوتات في المنظومة والتأكيد على أن أزمة فيروس كورونا المستجد ربما تحفزنا على الإبداع في ذلك المجال في المستقبل الذي يجب أن نستعد له بجيش من الروبوتات القادرة على حمل الدواء واقتحام المناطق التي يسيطر عليها الأعداء الحقيقيون(٤٠).

(٤٠) https://0811shfxm-1106-y-https-www-scientificamerican-com.mplbci.ekb.eg/arabic/articles/news/smart-robots-break-into-battle-of-coronavirus

وبصفة عامة يشهد قطاع التكنولوجيا المالية بالفعل طفرة كبيرة في النمو والابتكار، مع ازدياد تحول العالم إلى المنصات الرقمية الآن أكثر من أي وقت مضى، وشهدت معدلات استخدام التكنولوجيا المالية عالمياً معدلات مرتفعة من الطلب على التطبيقات الإلكترونية في جميع المجالات، حيث تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول المختلفة والمبتكرة للتعامل مع الطلب المتزايد على الخدمات المالية الرقمية منذ بداية تفشي الفيروس، وأصبحت "التكنولوجيا الرقمية" لا مفر منها حيث قامت البنوك بتغيير خططها فيما يتعلق بالتوسع الجغرافي، حيث بدأ التركيز على التحول إلى الفروع الإلكترونية بدلاً من الفروع التقليدية لتقديم خدماتها للعملاء، حيث أثبتت هذه الفروع أهميتها كبديل جيد في الأوقات الصعبة، ويعد الدفع الإلكتروني وبطاقات الصراف الآلي الأكثر أماناً للعملاء خلال أزمة فيروس كورونا، حيث تسمح للعملاء بتنفيذ مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية عن بعد، وبناء عليه بدلت التكنولوجيا الإلكترونية من وجه الصيرفة والنقود، فأخذت البنوك بتطوير القنوات التي تمكن المستهلكين من الحصول على الخدمات المصرفية عبر استخدامهم أجهزة الكمبيوتر المنزلي، كما تمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المستحدثة التي يحتاجون إليها(٤١).

وفي ظل التطور التكنولوجي المعاصر تستخدم البنوك تقنية الذكاء الاصطناعي لتوفير منصة الخدمة الذاتية "تشات بوت" على مواقعها الإلكترونية لخدمة عملائها بشكل أفضل على مدار الساعة، حيث تتيح الخدمة التفاعلية للعملاء التفاعل مع الآلي في أي وقت دون انتظار، مما سينعكس على سرعة ومرونة خدمة العملاء لتحسين كفاءة الخدمة. في حين أدى تأثير الفيروس إلى زيادة متطلبات القدرة على التكيف لمختلف الشركات، كما أن FinTech ليست استثناءً، وينبغي إعادة هيكلة المنصات لتكون أكثر مرونة ومبنية على مبادئ خفة الحركة للتغلب على أحداث غير عادية مثل تفشي الفيروس.

وقد لجأت العديد من الشركات إلى التحول الرقمي في ظل تزايد معدلات العمل من المنزل، حيث تعمل هذه الشركات على توسيع نطاق خدماتها للعملاء الحاليين والسعي أيضاً للحصول على عملاء جدد، كما تستفيد المجتمعات المحلية استفادة كبيرة من هذه التدابير، وخاصة توجيه الثروات إلى الإقراض وإلى معاملات الدفع

(٤١) Consumer's union policy on electronic money and banking, consumers union, April 1997, p.1.

السريعة والسهلة، حيث يعد هذا هو الوقت الأمثل لتعزيز العلاقات مع العملاء عبر قنوات الإنترنت والحلول الرقمية المتخصصة. وكشفت دراسة لشركة ماستر كارد أن ٧٠٪ من المشاركين في الشرق الأوسط وأفريقيا أكدوا أنهم يستخدمون طرق الدفع غير التلامسية لأسباب تتعلق بالسلامة أثناء تفشي الفيروس التاجي، كما لجأ عدد ٦ من أصل ١٠ مشاركين في الدراسة في المنطقة إلى استبدال بطاقات الصراف الآلي التقليدية بأخرى تعتمد على مدفوعات غير تلامسية، وأفاد البعض أن حوالي ٧٠٪ من عملاء البنوك في المنطقة يستخدمون طرق الدفع غير التلامسية، في حين وافق ٨٤٪ على أن هذا النموذج هو أحد أكثر طرق الدفع أماناً، وقال ٧٩٪ إنهم يستخدمون هذه الطريقة بسهولة. وقد أكد ثلاثة من كل أربعة أشخاص أن المخاوف من عدوى الفيروس التاجي دفعتهم إلى الحد من استخدام المدفوعات النقدية، في حين أعرب ٨١٪ عن رغبتهم في الاستمرار في استخدام المدفوعات غير التلامسية بعد أزمة الفيروس التاجي(٤٢).

المطلب الثالث
التحول الرقمي في مواجهة فيروس كورونا

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى التعجيل بالتحول الرقمي لدى غالبية البلدان وخاصة في قطاعات التعليم والخدمات الحكومية والتجارة الإلكترونية، وذلك بسبب فرض حظر التجوال الجزئي والكلي، واتجاه القطاعين الحكومي والخاص إلى السماح للعاملين بأداء أعمالهم من المنزل وعبر الإنترنت.

وحيث إن أهمية الثقافة والتعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي من بلدان العالم، حتى في أوقات الأزمات وتفشي الأوبئة والأمراض، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت أن بداية الخطوات السليمة على خارطة التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم المتميز، وهو ما تؤكده البلدان المتقدمة نفسها حيث تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها التنموية. وأصبح الاستثمار يتركز أكثر في البحث والتطوير وتكوين الكفاءات الدقيقة والبنى الأساسية لاستهلاك وإنتاج التكنولوجية، الأمر الذي يستدعي كلاً من وسائل الإعلام والثقافة لكي تؤدي وظائفها في إيصال المعارف الجديدة وتأطيرها كمنظومة قيم وتكوينات معرفية وثقافية يمكن أن تتحول مع الزمن إلى مرتكزات راسخة لإنتاج المعرفة، وإلى تنمية وسائطها المقروءة والمسموعة والمرئية

(٤٢) http://www.bankygate.com/show.aspx?id=11598

من خلال إدخال تقنيات الاتصال والمعلوماتية عليها، من أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والأجهزة السمعية والبصرية التي تمكنها من أداء أدوارها على نحو فاعل ومؤثر يتناسب مع حركة التغيير التكنولوجي التي طرأت على متطلبات ومنتجات التربية والتعليم. إن ثورة المعلوماتية في العالم، تفرض على طالبي المعرفة في عالمنا العربي أن يتحركوا بسرعة وفاعلية كي لا يفقدوا مكانتهم في خضم السباق العلمي والمعلوماتي والعمل على التواصل، بعدما أصبحت وسائل إنتاج المعرفة عالمية كجزء أساسي من تفكير هذا العصر. يتضح مما سبق أنه مع تقدم وسائل الاتصالات وثورة المعلومات والانفجار المعرفي وتحول العالم إلى قرية صغيرة أصبح هناك ضرورة إحداث ثورة في التثقيف والتعليم وطرق التدريس لإيجاد جيل واع بما يدور حول العالم، يستطيع الحفاظ على هويته الوطنية والقومية في مواجهة تحديات العولمة، وتتوافر لديه القدرة على التنبؤ والإبداع لا الحفظ والتلقين وفق المتغيرات المتلاحقة والتطور المستمر السريع الذي يحتم علينا العمل على تحقيق التنمية الشاملة، من خلال التنمية البشرية وتطوير المؤسسات التربوية والتعليمية والمعلوماتية وفق التحولات المجتمعية في ظل الثقافة الإلكترونية، ومن خلال إمكانية تعظيم الاستفادة من دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير وتنويع الفرص التعليمية من خلال الرؤى الاستراتيجية لتطوير التعليم(٤٣).

ومثلما اجتاح وباء كورونا المستجد حواجز الزمان والمكان، جاءت دعوات "التعلم عن بعد" التي صاحبت انتشار الفيروس لتجتاح هي الأخرى جميع المؤسسات وتفرض عليها الانصياع لها بسبب خصائصها والتي من بينها غياب الحواجز المكانية الثابتة، وجعل المؤسسات والأفراد مثاراً للارتقاء إلى سبل معرفة مختلفة عن طريق شبكات الإنترنت، واجتياح زماني لامتلاكهم أدوات التخلص من روتين الذهاب والإياب ومزاحمة الآخرين بحثاً عن سرعة الوصول إلى حيز مكاني ربما كان أضيق مما تحتمله رحابة العقول.

وإن انتشار الفيروس سجل رقماً قياسيّاً للأطفال والشباب الذي انقطعوا عن الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة. وحتى تاريخ ١٢ مارس٢٠٢٠، أعلنت ٦١ دولة في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية عن إغلاق المدارس والجامعات، أو قاموا بتنفيذ الإغلاق؛ إذ أغلقت ٣٩ دولة المدارس في جميع

(٤٣) أ. د. سعد زناد دروش، د. لحسن عبد الله باشيوة، التعليم الإلكتروني ضرورة مجتمعية "دراسة نظرية"، ورقة مقدمة لمؤتمر جامعة البحرين ١٧-١٩ أبريل، ٢٠٠٦.

أنحائها، مما أثر على أكثر من ٤٢١,٤ مليون طفل وشاب، كما قامت ١٤ دولة أخرى بإغلاق المدارس في بعض المناطق لمنع انتشار الفيروس أو لاحتوائه.

وبذلك أصبح لزاماً على كافة البلدان تعظيم الاستفادة بكل ما تمتلكه من موارد سمعية وبصرية ورسوم توضيحية وصور متحركة من تحول التعليم عن بعد من أسلوب "التلقين" إلى أسلوب "تفاعلي" مصحوب بمؤثرات بصرية وسمعية، تجعل من العملية التعليمية "الجامدة" عملية أكثر جذباً، وتساعد الطلاب على الدخول إلى المحتوى دون التوقف عند عتبات رائحة الأوراق. والدافع وراء ذلك أن ثروة الموارد التعليمية الرقمية قدمت طلبات جديدة على أنظمة ومؤسسات التعليم العالي، تشمل تطوير مناهج ابتكارية وبرامج دراسية ومسارات تعليمية بديلة وطرق التعليم العالي، وكل ذلك يمكن تيسيره عبر الإنترنت والتعليم عن بُعد والدورات القصيرة القائمة على المهارات.

ويوجد العديد من البرامج التي تساعد على التعلم عن بعد، ومنها تطبيق "بلاك بورد" (Black Board)، وهو تطبيق يعتمد على تصميم المقررات والمهمات والواجبات والاختبارات وتصحيحها إليكترونيّاً، والتواصل مع الطلاب من خلال بيئة افتراضية وتطبيقات يتم تحميلها عن طريق الهواتف الذكية. وكذلك منصة "إدمودو" (Edmodo)، وهي منصة اجتماعية مجانية توفر للمعلمين والطلاب بيئةً آمنةً للاتصال والتعاون، وتبادل المحتوى التعليمي وتطبيقاته الرقمية، إضافة إلى الواجبات المنزلية والدرجات والمناقشات. وتطبيق "إدراك"، المعني بتعليم اللغة العربية عبر الإنترنت، وتطبيق "جوجل كلاسروم" (Google Classroom)، الذي يسهِّل التواصل بين المعلمين والطلاب سواء داخل المدرسة أو خارجها، وقد لجأت بعض الكليات المصرية –ومنها كلية الصيدلة بجامعة القاهرة– إلى توفير الاشتراك به (مجاناً) لكل طلابها كوسيلة للتعلم عن بعد، وتطبيق "سي سو" (seesaw)، وهو تطبيق رقمي يساعد الطلاب على توثيق ما يتعلمونه في المدرسة وتقاسمه مع المعلمين وأولياء الأمور وزملاء الدراسة، وتطبيق Mindspark الذي يعتمد على نظام تعليمي تكيفي عبر الإنترنت، يساعد الطلاب على ممارسة الرياضيات وتعلمها(٤٤).

والحقيقة إن جائحة فيروس كورونا أظهرت للجميع وخاصة البلدان النامية تجربة التعليم عن بعد بأنه ظاهرة فريدة تستحق الدراسة لما توفره من فرصة كبيرة لتوفير

(٤٤) https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/distance-learning-versus-covid19/

النفقات والجهود المضنية في تخفيف الكثافات داخل الفصول المدرسية والجامعات، وهو ما يمثل العائق الأكبر في سير العملية التعليمية في مسارها الصحيح، وهو ما نبه إلى إعادة النظر في جدوى المكان في العملية التعليمية، كما نبه إلى قيمة التكنولوجيا والاستفادة الكبيرة منها في مجال التعليم، وهو ما أظهر إهدار المليارات هباء في إجراءات قديمة موروثة لا تحقق الهدف الأسمى من العملية التعليمية.

وحيث نستطيع من خلال التعليم عن بعد إجراء العمليات التعليمية بشكل طبيعي في ظل جائحة كورونا ودون حضور الطالب ودون خروجه من المنزل، وهذا ما يجعلنا نعيد النظر في العملية التعليمية برمتها، حيث أظهر نظام التعليم عن بعد فوائد كبيرة، منها توفير النفقات المهولة على الدولة من إنشاء مدارس جديدة أو جامعات، حيث يكفي في المستقبل وجود مبنى إداري لإدارة المنظومة الإلكترونية لتعليم الطلاب. وللتوضيح أكثر نقارن بين التعليم عن بعد وبين نظام الحضور في المدارس[٤٥]:

- في نظام الحضور يتحتم على الطالب الحضور بالزي المدرسي وتضييع الوقت والجهد والمال في ركوب المواصلات، في حين لا يوجب التعليم عن بعد حضور الطالب إلا في حالة التعليم العملي فقط، ويمكن إرسال فيديوهات أيضاً لبعض مجالات التعليم العملي.
- المحاضرات في التعليم العادي تعطى مرة واحدة ولا يمكن الرجوع إليها كأنها لبن مسكوب، أما في التعليم عن بعد فيمكن الرجوع إليها مرات ومرات متى شاء الطالب، وهو ما يعطينا الفرصة لاختيار أفضل عناصر على مستوى الجمهورية من المدرسين ليقوموا بتسجيل هذه المحاضرات أو شرح الدروس بطريقة دقيقة يمكن مراجعتها وتدقيقها قبل نشرها مرات ومرات، ما يجنبنا سوء مستوى بعض المدرسين، وهو ما يحقق العدالة بين الطلاب في مستوى العملية التعليمية المقدمة.
- يقضي التعليم عن بعد على موضوع الدروس الخصوصية، حيث إن الطالب يمتلك جميع المواد في ذاكرة الجهاز بالشرح وبالفيديوهات التوضيحية ويستطيع الاستماع إليها عدة مرات متى شاء، ويستطيع إرسال الأسئلة غير الواضحة بالنسبة له ويتلقى الرد عليها.

ومن جانب آخر نجد أن من أهم خصائص البيئة المواتية لانتشار جائحة فيروس كورونا تعظيم الاستفادة من التسوق عبر الإنترنت، فقد أصبح أكثر من مجرد خيار

(٤٥) https://www.albawabhnews.com/3997472

بالنسبة للكثير من الأفراد والمؤسسات في ظل الإجراءات التي تفرضها معظم دول العالم لمواجهة انتشار وباء كورونا المستجد، من مخالفات وغرامات وحتى عقوبات، ما فتح مجالاً واعداً لنمو قطاع التجارة الإلكترونية دون منافسة تذكر، على الأقل في الوقت الحالي. ونظراً لقيّد العزل المنزلي لثلث العالم، وتسبب الخوف من انتقال عدوى فيروس كورونا في التزام الأفراد منازلهم، واللجوء إلى بدائل مختلفة لتسيير حياتهم اليومية والحصول على احتياجاتهم الأساسية من السلع والخدمات. ووفقاً للبيانات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية بخصوص التسوق عبر الإنترنت وتأثير فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية والتجارة بشكل عام، فإن من المتوقع زيادة نسبة التجارة عبر الإنترنت في هذا العام إلى ١٢٪ بنسبة أعلى من السنة الماضية، وهذا يعد إحصاء مبدئياً، وفي ظل هذا التطور المرعب لتأثير الفيروس على العالم أجمع، نتوقع زيادة هذه النسبة بشكل كبير.

فهناك عوامل عدة تلعب دوراً مهماً في ازدهار قطاع التجارة الإلكترونية، من بينها البنية التحتية في مجال التكنولوجيا، وجودة الاتصال بشبكة الإنترنت، ونسبة تغلغل الإنترنت في المجتمع، وهي عوامل متوفرة في منطقة الخليج بشكل عام، وخصوصاً في دولة الإمارات، التي يتوقع أن يحقق فيها هذا القطاع نسبة نمو ثابتة تبلغ ٢٣٪ على أساس سنوي حتى عام ٢٠٢٢[٤٦]. وفى ظل الأوضاع الحالية فإن النسبة المذكورة مرشحة للزيادة في ظل التغير الذي فرضه انتشار فيروس كورونا على عادات المستهلكين، ما يعني أن شريحة واسعة من الأفراد وحتى الشركات أصبحت تلجأ إلى الشراء عبر الإنترنت، بسبب قلة الخيارات الأخرى أو انعدامها، وحيث إنه في عام ٢٠١٩ وصلت قيمة التجارة الإلكترونية في الإمارات وحدها إلى ٥٩ مليار درهم (نحو ١٦ مليار دولار)، وهي قيمة مرتفعة نسبياً عن باقي دول المنطقة، بسبب سهولة التسوق عبر الإنترنت، وتنوع الخدمات والقنوات والدعم الحكومي للمعاملات غير النقدية، وتبني الدولة إجراءات إلكترونية للمعاملات الرسمية، وتوفير خيارات دفع متعددة عبر الإنترنت والرقابة على المواقع. وحيث إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد تحولاً رقمياً ملحوظاً، لاسيما دولتا الإمارات والسعودية، اللتان تتصدران الصورة بقوة، إذ يتم تسريع جهود الرقمنة كجزء من برامج التنمية الاقتصادية فيها، وتتسم باتساع شريحة الشباب الأكثر استخداماً للهواتف الذكية

(٤٦) https://news.google.com/publications/CAAqBwgKMNfNlgsw2vOtAw?hl=en-US&gl=US&

وتوغلاً في التقنيات المختلفة، وبالتالي البحث عن تجارب تسوق سهلة وسريعة وأكثر فعالية. ويرجع الارتفاع في وتائر التسوّق الإلكتروني خلال الشهرين الماضيين إلى كون هذه الخدمات تساعد في تقليل الوقت والجهد وحتى المال مع انتشار خاصية الرموز الترويجية، ومن جهة أخرى لتفادي الازدحامات في مراكز التسوق الكبرى، والتعايش مع طبيعة الحياة التي فرضتها جائحة كورونا غير معلومة المدة.

وحيث أصبحت أسهم التجارة التقليدية متقلبة وفي تدهور ملحوظ بسبب فرض العزل المنزلي في البلدان التي أصابها فيروس كورونا المستجد، وهذا سيكون سبباً قوياً لاستعداد كل من تجار هذه الأسواق التقليدية للهرولة نحو التجارة عبر الإنترنت من أجل الحفاظ على باقي أسهمه والحفاظ على مجاله التجاري ونجاحه في السوق. ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية فإن هذا وقت تدخل التجارة الإلكترونية لإنقاذ اقتصاد العالم، وأنه الوقت المناسب للتدخل بقوة وحيوية وإثبات التجارة الإلكترونية لأهميتها وفعاليتها في مجال التجارة والتسوق عبر الإنترنت. والمثال على ذلك ازدهار حجم التجارة الإلكترونية في الكويت نتيجة لإغلاق الأسواق والمحلات التجارية وإجبار الأشخاص على الالتزام بمنازلهم، حيث ذكر موقع الإخباري Sky News أن أسهم التجارة عبر الإنترنت زادت في الفترة الحالية لتبلغ حوالي ١,١ مليار دولار، وهذه تعد زيادة أولية نتيجة للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد. ونستطيع أن نلمح من هذه النتيجة تأثير فيروس كورونا كوفيد-١٩ على التجارة عبر الإنترنت، ومع اتباع المزيد من الأفراد التعليمات الخاصة بالالتزام بالمنزل سوف يتجهون بشكل متزايد إلى سلوك التسوق عبر الإنترنت من أجل الحصول على احتياجاتهم الأساسية اليومية مثل السلع المنزلية والبقالة، إلى جانب المزيد من التأثيرات الواضحة والتي سنتعرف عليها فيما يلي(٤٧):

- فرصة كسب عملاء جدد: أجبرت هذه الظروف كبار السن على التخلي عن العادات التقليدية في التسوق عبر الأسواق والمحلات التجارية التي اعتادوا التسوق من خلالها، وأصبحوا الآن يستخدمون خدمات التسوق عبر الهاتف وهذه فرصة جيدة تفتح الطريق أمام التجارة الإلكترونية لكسب هذه الشريحة من الجمهور، فهؤلاء على استعداد لمواكبة العصر التكنولوجي الآن من أجل حماية أنفسهم من الإصابة بوباء فيروس كورونا المستجد، حيث من المتوقع عدم التخلي عن هذا السلوك الجديد بعد انتهاء الوباء بل سيظلون يمارسون التسوق عبر الإنترنت.

(٤٧) https://www.expandcart.com/ar/34224-

- ازدهار شركات الشحن والتسليم: لأن المآزق والمواقف الصعبة تنتج المستحيل، ستكون هذه الفترة العصيبة فرصة لازدهار العديد من شركات الشحن والتوصيل الخاصة بتسليم الشحنات من أماكن التخزين إلى العملاء، حيث إنهم تعرضوا لضغط مهول للعمل في هذه الظروف، وسوف يطور كوفيد-١٩ من أدائهم ومعايير الإدارة الخاصة بسلاسل الإمداد أو الإشراف على توصيل الشحنات واستلامها.
- تطور في نظام المدفوعات عبر الإنترنت: حيث تحولت معظم المعاملات المالية النقدية الآن لتكون عبر الإنترنت، وهذه فرصة جيدة لخلق فرص جديدة لأنظمة المدفوعات عبر الإنترنت، ليتبعها المستخدم عند التسوق والشراء عبر المتاجر الإلكترونية، وسيكون عليك كصاحب متجر إلكتروني تأمين أنظمة دفع عديدة وآمنة حتى يختار المستخدم ما يناسبه منها.
- تغيير في أسهم المبيعات: حدث تغيير مذهل في الفترة الأخيرة بخصوص أسهم المبيعات الخاصة بمجالات التجارة الإلكترونية، حيث نجد نتيجة للظروف التي يمر بها العالم بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد-١٩ أن المجالات الخاصة ببيع منتجات العناية الصحية مثل أقنعة الوجه والقفازات، والمناديل الورقية، والمطهرات قد احتلت المراكز الأولى في تحقيق أعلى نسبة من المبيعات والربح.

ومحلياً فإن فيروس كوفيد- ١٩ المشهور إعلامياً باسم فيروس كورونا المستجد، غَير الثقافة الشرائية للمواطنين، نظراً لأن البلدان اتخذت وفرضت بدائل لتأمين صحة المواطنين، ونجد أن التجارة الإلكترونية هي المستفيد الأول من هذه البدائل ومن الإجراءات التي اتخذتها الدول خاصة دعم الشمول المالي بهدف تعزيز الاستقرار في الأسواق. حيث إنه بعد انتشار الفيروس ارتفع معدل نشاط التجارة الإلكترونية في السوق المصري بنحو ١٨٪، حيث كانت الشركات والمصانع تعتمد في البداية على توريد المنتجات لتاجر الجملة ومنه للتجزئة ومنه للمستهلك وهذا ما كان يحدث على أرض الواقع، غير أنه في الوضع الحالي وفي ظل هذه الأزمة اعتمدت المؤسسات والأفراد على التجارة الإلكترونية من أجل توفير سلاسل الإمداد المختلفة، ومثال على ذلك فإن الهايبر ماركت والأسواق الكبيرة بدأت في استخدام البيع الإلكتروني بشكل كبير، كما أن منافذ البيع بالتجزئة لم تتأثر بأزمة فيروس كورونا حيث إن طريقة بيع وتسويق منتجاتهم من السلع والخدمات لا تتعارض في ذلك مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها البلدان في مواجهة آثار هذا الفيروس. وحيث بلغت نسبة التجارة الإلكترونية ٣٢٪ من إجمالي قيمة المبيعات نتيجة لتغيير المؤسسات في

أسلوب عرض منتجاتها وتوفير خطوط الإمداد بالسلع والخدمات داخل البلد والمستهلك قابع في بيته. ومن ناحية أخرى أصبحت هناك فرصة سانحة للمؤسسات المصرية لاستغلال هذا الأمر بشكل غير مباشر، نظراً لتعثر سلاسل الإمداد التي كانت تقدمه الصين لبلدان العالم، مع احتمال حدوث اضطرابات في تلبية احتياجات السوق خلال الأشهر الستة القادمة، لذلك قدمت البلدان العديد من المبادرات الجادة لإحياء الصناعة والقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصبحت المصانع المصرية تعمل على توفير ما يعادل ٣٠٪ بديلاً محلياً لسلاسل الإمدادات الخارجية من السلع والخدمات، وهذا سينشط الأسواق المركزية ويجعلها تفتح أسواقاً جديدة معتمدة على التجارة الإلكترونية والتي لا تحتاج إلى مكان أو زمان محدد من أجل بيع المنتجات من السلع والخدمات، مما ينتج عنه خلق قوة شرائية في السوق المصري التي تستوعب هذا الأمر. وبصفة عامة فإن التحول الرقمي الذي تبنته الدولة منذ ١٤ شهراً وفر بنية تحتية أساسية وتشريعية جعلت للتجارة الإلكترونية المحلية والعالمية سوقاً واعداً في ربوع البلدان كافة.

الخاتمة:

لا تزال هناك تحديات كبيرة يضعها فيروس كورونا المستجد على الساحة الاقتصادية، وعلى الرغم من ردود الفعل الإيجابية والاستجابات للسياسات المالية للبلدان في ظل إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي وفرض الحظر الجزئي والكلي وإغلاق الحدود وهو ما شل النشاط الاقتصادي، فإن جميع البلدان مطالبة بدعم جهود الشفافية للتعافي الاقتصادي، وتوسيع نطاق الاستجابة الصحية الطارئة من خلال تدابير الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية التي يمكن التوسع فيها، وغيرها من الخطوات اللازمة لدعم سبل اكتساب المعيشة، غير أنه مع احتمالية استمرار تفشي فيروس كورونا المستجد لفترة أطول، فمن المتوقع انكماش الاقتصاد العالمي مما يشكل خطراً يهدد بسقوط البلدان في براثن الفقر المدقع، والدخول في أزمة صحية واقتصادية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم، بالإضافة إلى الحظر وإغلاق الحدود الذي يسبب شل النشاط الاقتصادي. حيث تم الاستغناء عن ملايين العمّال على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، من أجل التصدي للجائحة وتقليل أثر انكماش الاقتصاد الكارثي إلى أدنى الحدود، تقوم الحكومات على الصعيد العالمي بتنفيذ تدابير تحفيز مالي.

ويتعين على كافة السياسات الاقتصادية اللجوء إلى سبل ووسائل استثنائية في تلك الفترة للتعايش مع الفيروس، وذلك من خلال الاهتمام بالتطور التكنولوجي

المعاصر في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم عن بدء، وتعظيم الاستفادة من المعاملات المالية الإلكترونية، وتعزيز التجارة عبر الإنترنت خلال الفترة الحالية وفي المستقبل، حيث ستكون هذه الفرصة الذهبية لاكتشاف الكثير من المؤسسات والأفراد أهمية تحويل معاملاتهم من التقليدية إلى الإلكترونية، واستغلال الفرص لتحقيق فاعلية البلدان فى ظل الأزمات الاقتصادية بصفة عامة.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ٢٠١٩) أحد الأمراض الوبائية الجائحة، التي باتت تهدد العالم، والذي يتشابه مع موجات فيروسية سابقة شهدها العالم وهددت الحياة البشرية، ولكن على نحو أكثر ضراوة وأشد فتكاً.
- تعولم المخاطر والمهددات لفيروس كورونا المستجد لحياة البشر، وعلى الأخص المخاطر الوبائية.
- الإجراءات الحالية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد ستكون لها آثار سلبية طويلة الأمد على النظام الاقتصادي.
- صعوبة مواجهة حالة الركود الاقتصادي إلا بعد السيطرة على الجائحة، وتعظيم الدور الفاعل للبلدان في مواجهة الأزمات.

وبعد عرض النتائج فقد توصلنا إلى التوصيات التالية:

- العمل على سرعة وصول المساعدات الإنسانية في ظل جائحة فيروس كورونا.
- أهمية تنويع القطاع الاقتصادي وخلق الوظائف الجديدة وملاءمتها للمهارات المحلية من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام بقطاع الصحة وتدريب العنصر البشري على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.
- التعجيل بالتحول الرقمي لدى غالبية البلدان وخاصة في قطاعات التعليم والخدمات الحكومية والتجارة الإلكترونية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

كتب ورسائل علمية:

- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، ١٩٩٩.
- د. صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- د. أمير فرج يوسف، بطاقات الائتمان والحماية الجنائية لها: تعريفها وأنواعها وتطورها وأهميتها في مجال التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- د. مصطفى أحمد حامد رضوان " الفقر في ظل العولمة – دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، ٢٠١٠.
- د. كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٥.

دوريات ومقالات:

- د. أحمد محمد مشعل، د. سعد خضير عباس، واقع ومستقبل إصدار النقد الإلكتروني في الدول النامية – حالة الأردن كنموذج –، مجلة آفاق جديدة، العددان الأول والثاني، يناير وإبريل ٢٠٠٤.
- د. يحيى صالح حسن، عولمة اقتصاديات البلدان النامية والأقل نمواً "تبعاتها على الصناعة اليمنية"، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
- د. إبراهيم عبد العزيز النجار، انعكاسات العولمة على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة مصر المعاصرة، السنة مائة وأربعة، العدد ٥٠٧، يوليو ٢٠١٢.
- د. سمير أبو الفتوح صالح، الأعمال الإلكترونية كمنطلق لدعم وتحديث القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال العربية، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات، ملحق المجلد الثاني، الإسكندرية ٢٥–٢٧ يوليو ٢٠٠٢.
- أحمد مصطفى، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، سلسلة كتاب المستهلك العربي (٢٤) ط٢، ٢٠٠٤.

- د. سحر عبود، د. أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠.
- د. لاهاي عبد الحسينن، سجن الحماية: جائحة كورونا مقاربة اجتماعية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية، جامعة قطر،٢٠٢٠.
- د. ماجد أبو النجا الشرقاوي، الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال باستخدام نظم الدفع الإلكتروني، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٨ أكتوبر ٢٠١٢.

قوانين وتقارير ونشرات:

- د. سعد زناد دروش، د. لحسن عبد الله باشيوة، التعليم الإلكتروني ضرورة مجتمعية " دراسة نظرية "، ورقة مقدمة لمؤتمر جامعة البحرين ١٧-١٩ إبريل ٢٠٠٦.
- د. عاصم أبو حطب، جائحة كورونا، الآثار الاقتصادية وتداعيات الأمن الغذائي، بحث منشور على موقع الإنترنت،٢٠٢٠.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Blunting the Impact and Hard Choices: Early Lessons from China, IMF Blogs, 20/3/2020. bit.ly/2QT9ZIF.
- China's economy skids as virus immobilises factory, consumer sectors, Reuters, 16/3/2020.
- Consumers union policy on electronic money and banking, consumers union, April 1997.
- Coronavirus 'very likely' to push Europe into recession, Commission warns, EURACTIV, 13/3/2020. bit.ly/3duww-Fo..
- Coronavirus: Record number of Americans file for unemployment, BBC, 26/3/2020. bbc.in/2WS72fg.
- Cost of the Ebola Epidemic, CDC. bit.ly/33PJwk.
- Deshpande, Anand, and Manish Kumar. "Artificial Intelligence for Big Data: Complete guide to automating Big Data solutions using Artificial Intelligence techniques.", 2018.

- Economic implications of the coronavirus, Rabobank, 30/1/2020. bit.ly/2JofiM1.
- G-20 major economies, Country Economy. bit.ly/2GmR7Fa.
- G20 pledges $5 trillion to defend the global economy against COVID-19, Aljazeera, 26/3/2020. bit.ly/2WQMrrW.
- IATA Updates COVID-19 Financial Impacts, IATA, 5/3/2020. bit.ly/39pwnQj.
- Kazunobu Hayakawa, Hiroshi Mukunokl: Impacts of COVID-19 on International Trad, Evidence from the First Quarter of 2020.
- Luca Fornaro, Martin Wolf: Covid-19Coronavirus and Macroeconomic Policy, Economic Working Paper Series Working Paper No. 1713,2020.
- Matzel, L. D., & Sauce, B, Individual differences: Case studies of rodent and primate intelligence. Journal of Experimental Psychology: Animal Learning and Cognition,2017.
- Mira Rapp-Hooper and Samm Sacks, Technology Can Help Solve the Coronavirus Crisis If Government Steps Up The Apps Are Coming, but Policy Needs to Come First, April 17, 2020.
- Opening Remarks at a Press Briefing by Kristalina Georgieva following a Conference Call of the International Monetary and Financial Committee (IMFC), IMF, 27/3/2020.
- The global economy is heading for its worst year since the financial crisis, Bank of America says, CNBC, 27/2/2020. cnb.cx/2vhNk1g.
- World bank group, proposed sustainability checklist for assessing economic recovery interventions, april 2020.

ثالثاً – المراجع الإلكترونية:

- https://www.albawabhnews.com
- https://www.scientificamerican.com

- http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.
- https-www-scientificamerican-com.
- https://almalnews.com.
- https://news.google.com.
- https://news.un.org/ar/story.
- https://www.expandcart.com.
- https://www.youm7.com.
- https://ar.wikipedia.org/wiki.
- https://www.shorouknews.com.

The feasibility of creating an enabling environment to confront the emerging corona virus In light of economic globalization.

Dr. Mohamed A. El-Sayed AbuSoliman

The importance of creating an environment conducive to confronting the emerging corona virus comes in light of economic globalization as it is the main driver of everything that happens in the world today, and thanks to it the epidemic outbreak has become an increasing phenomenon and its consequences have become dire for all countries of the world, and as a result the increasing number of infected cases is frightening and the entry of all countries A global economic recession stage, where all the macroeconomic variables hit the global and local levels in terms of declining investment and savings rates, increasing unemployment rates and other effects.

This created an urgent need for a series of political responses and economic reforms to monitor, contain and mitigate its effects, taking into account the preservation of the continuity of economic activity, By maximizing the benefit from contemporary technological developments, especially artificial intelligence systems and digital transformation, and as the global emerging crisis of the Coronavirus has demonstrated the importance of the role of technology in fighting this pandemic, whether by maximizing the benefits of the techniques of the Fourth Industrial Revolution, especially artificial intelligence, in making its applications available to face the crisis, in addition to The application of the policy of working from home and distance education, and access to government, commercial and financial services via the Internet, which indicates that technology is no longer only for luxury, but also has become a major player for crisis management at the global and local levels.